



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2000م - العدد: 02

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي السبت 02 والأحد 03 رجب 1421 هـ
الموافق 30 سبتمبر و 01 أكتوبر 2000م

فهرس

- 1- محضر الجلسة العلنية الثانية : ص 03
■ عرض برنامج الحكومة.
- 2- محضر الجلسة العلنية الثالثة : ص 10
■ المناقشة العامة لبرنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم السبت 02 رجب 1421هـ
الموافق 30 سبتمبر 2000م

قاطبة وهو ما وصلني من نيا منذ حين، وهو نيا خير يتمثل في فوز العداة الجزائرية نورية مراح بميدالية ذهبية. (تصفيق). فهذه هدية الفتاة الجزائرية للشعب الجزائري وللرياضة على العموم. السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، في هذه اللحظة التي حظيت فيها بفرصة التوجه مباشرة لمجلسكم الموقر، اسمحوا لي أن أعبر لكم عن مدى السعادة التي تغمرني، والتي لا تجود بها إلا لقاءات الإخوة والأحاب.

غير أن هذا الأمر بالنسبة لي ليس بغريب، لما يعمر هذا المقام من أصدقاء وإخوان وأخوات، أقاسمهم العديد من التجارب الاجتماعية وأشاطرهم العديد من القيم، التي هي بالذات أساس محتوى برنامج الحكومة الذي أتشرف بعرضه على حضراتكم.

غير أن نقاشنا يندرج ضمن ترتيبات دستورية، وهو ما يزيد هيبه وجلالا، تعجز مشاعرنا مهما بلغت درجة نبلها عن تغيير طابعه، لأن الأمر يتعلق بالمصير المشترك وبالعهد على أن يكون هذا المصير أكثر إشراقا.

إن هذا العهد - والعهد دائما كان مسؤولا - تضمنه أصلا برنامج السيد رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، وتؤول للحكومة مهمة ترجمته في خطة عمل اقتصادية واجتماعية.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، أعتقد أنكم تشاطرونني الرأي بأن إعداد برنامج حكومة ووضعها على محك التنفيذ لهو ضرب من قبيل المسؤولية الثقيلة والمهمة الحساسة.

إن ما نعينه بالمسؤولية الثقيلة يتخذ معالمه من واجب رفع تحديات كبرى حاسمة لبلد يعمل على

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة والطايم الوزاري المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا.

السيد الرئيس: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمان الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أرحب في البداية - وبدون مجاملة - بالسيد رئيس الحكومة وبالسادة أعضاء الحكومة، كما أرحب بالسيدات والسادة أعضاء مؤسستنا.

يقتضي جدول أعمال جلسة اليوم، تقديم عرض حول برنامج الحكومة.

طبقا لأحكام المادتين 80 من الدستور و 49 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة لتقديم عرض حول برنامج حكومته فليفضل مشكورا.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الكرام، تحية صادقة ملؤها الأخوة والمحبة.

قبل الشروع فيما عزمت على الإدلاء به على مسامعكم، وددت أن أبدأ بما أثلج صدري ويثلج بلا جدل صدوركم جميعا ويفرح الشعب الجزائري

إعداده في كنف الحرص الدائم من أجل المحافظة على التوازن الضروري بين مبادئ الديمقراطية والإنصاف الاجتماعي، ومقتضيات النجاعة بوصفها القواعد الوحيدة التي يبنى عليها الاقتصاد العالمي الذي سيندرج ضمنه الاقتصاد الوطني لا محالة.

وهذا التوازن تمت مراعاته بصرامة على جميع مستويات العمل:

بادئ ذي بدء، على مستوى الأولويات التي تشكلها في نظر المواطن كل من العدالة والإدارة، اللتين هما في حاجة إلى تعزيز قدراتهما البشرية، وتكليف التشريعات الخاصة بهما، بما يتماشى والتحويلات التي تشهدها البلاد وكذا عقلنة أعمالهما. وهكذا فقد تم الشروع في هذا المسعى من خلال اتخاذ تدابير أولى تترجم توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة.

ومن ناحية أخرى، يكتسي تكوين الرجال أهمية قصوى، وعليه فقد تم تمديد الفترة التكوينية إلى ثلاث سنوات بعد حصولهم على شهادة الليسانس، فيما ستتولى مدرسة متخصصة، على الأمد المتوسط، مهمة تكوين القضاة من أساسها. كما سيضمّن التكوين كتاب الضبط وأعاون القضاء وذلك بالتشاور مع أسلاكهم المهنية.

وإذ أتكلم عن المساهمين في العمل القضائي فأعني بذلك كل المهتمين بالوظائف القانونية والقضائية على السواء.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم وضع مخطط رباعي يرمي إلى إضفاء طابع اللامركزية على عملية تسيير الجهات القضائية، كما ستتم مراجعة القانون الأساسي للقضاء بغية أن يضمن لهم ثلاثة أهداف تتمثل في الاستقلالية وأسباب العيش الكريم والحياد عند إصدارهم القرارات القضائية.

وبما أن الرجال والأسلاك هم أيضا رهن الترتيبات التشريعية، فإنه يتعيّن إذن مراجعتها وتكييفها في أغلبية الميادين، وهذا هدف يرتقب تحقيقه في غضون سنتين، وسيستوجب مشاركة أطراف مهنية وجامعية عديدة.

تجاوز محنه ومعاناته الطويلة ليستأثر بغد أفضل ويتخذ له مكانا يليق بمقامه في محفل الأمم.

وأما عن كون المهمة حساسة، فمرده أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يخيب الأمل الكبير الذي بعثه تولى السيد عبد العزيز بوتفليقة أمور البلاد. وعليه فمن الواضح أن مسعانا سيكون محفوقا بالحذر وأيضا بضرورة تحقيق الفعالية، ومع ذلك لا ينبغي أن تنقصه لا الجرأة ولا الحماس.

فالحذر ينبغي توحيه لتفادي التيه في مسالك جذابة بسهولتها والتي غالبا ما تخفي بساطتها الظاهرة، طريقا مسدودا في المجال الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

وينبغي في تسيير إمكانيات البلاد، المحافظة على التوازنات الكبرى المحققة وتعزيزها، والتحصن من عدم ثبات أسعار الطاقة التي مايزال اقتصادنا رهنا لها.

أما الفعالية، فتوحيها إنمّا يستهدف أساسا اتخاذ مختلف التدابير والإمكانيات من أجل إحداث ثروات، وتفعيلها بما يحقق تنمية وطنية مستديمة. غير أن هذا الحذر المقصود لا يمنع وجود شيء من الجرأة التي يقتضيها الانتماء إلى عالم هو في حركة دائمة حيث التكنولوجيات الجديدة أزلت المفاهيم التقليدية للزمان والمكان.

وأما الحماس الذي وسم مسعانا بالنظر إلى حجم المصاعب أو بسببها، فإنه هو ذلك الحماس الذي نتقاسمه مع مواطنين استعادوا تدريجيا الثقة في أنفسهم، وفي إدارة القاضي الأول للبلاد - فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة- من أجل تحقيق مستقبل نير.

وإذا كانت بوادر السلم واسترجاع كرامة المواطن قد أصبحت حقيقة، فإن الانتصار الكامل الذي ننشده مايزال يتطلب جهودا وجهودا كبيرة.

هذه الجهود التي نرى من الضرورة أن تكون في الانسجام بين موضوعية برنامج الحكومة وحصافة وسداد ملاحظاتكم حوله.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إن المشروع الذي أعرضه أمامكم اليوم قد تم

تعبئة أكبر للاستثمارات واستغلال أمثل لمكان العمل التي تزخر بها الطاقات التقليدية كالزراعة والسياحة والخدمات على اختلافها والحفاظ على البيئة وكذا تلك التي تزخر بها التكنولوجيات الحديثة التي لم نشعر بعد في امتلاكها والتحكم فيها بصفة جادة.

لقد كانت هناك إرادة في الاستثمار تجلت بوضوح في حجم المشاريع المعبر عنها، ولكن كان هناك كذلك اختلال في آليات الإنجاز كما يثبته الضعف في نسبة تحقيق المشاريع والسبب في ذلك يتمثل في تثاقل الإجراءات الإدارية والمالية بقدر ما يتمثل في ضعف التصميم وغياب الخبرة لدى أصحاب المشاريع.

وهنا، ما يزال دعم الدولة، وليس تدخلها، ضرورياً في مجال الحماية القانونية والتحكم في العلوم والتكنولوجيا وترقية المنافسة من خلال تنقيح النصوص وضمان انسجامها وكذا تداول المعلومات. كما ينبغي رفع اللبس والغموض في هذا المجال بسن قانون جديد للخصوصية وإنشاء وكالة لوضعه حيز التنفيذ.

أما في المجال الفلاحي، فإن المعطيات الطبيعية وعجز الاستغلال والظرف العالمي هي كلها عوامل جعلت القطاع يكبح بكل ثقله مسار تنمية البلاد.

وإن عملنا في هذا المجال ليرمي أساساً إلى تقديم التوضيحات التي طال انتظارها بشأن القانون الأساسي للأراضي الفلاحية، كما يرمي إلى تشجيع استصلاح الأراضي وتحويل وتكييف الزراعات وفق حاجيات البلاد وأيضاً إلى انتهاج نمط استعمال عقلاني ومقتصد للموارد بكاملها.

ولهذا الغرض، سيُشرع في تنفيذ استراتيجية تعبئة واستغلال للموارد المائية بكافة مكوناتها بما فيها بناء المنشآت القاعدية الاستراتيجية في مناطق البلاد الثلاث وإنجاز الحابسات المائية الصغيرة والمتوسطة عبر كامل التراب الوطني وتأمين عمليات نقل الموارد فيما بين المناطق الجهوية وهذا مع ضمان القيام بنشاطات متواصلة في ميدان المعالجة وكذا تحسين تسيير الموارد

كما سيتم العمل على رد الاعتبار لنظام السجون فيما يتعلق بغايته التربوية والرامية في نفس الوقت إلى إعادة الإدماج الاجتماعي، بحيث سيتم تعديله وتطويره من أجل الارتقاء به إلى مستوى المتطلبات الإنسانية.

ومن جهتها، فإن الإدارة العمومية مدعوة هي الأخرى لإزالة كل ما يشوه صورتها ويخدش مصداقيتها ويضر بفعاليتها في مجال الإجراءات والاستقبال والاتصال.

وفي هذا الإطار، يجدر بها ترشيد خدماتها من خلال عصنة جهازها وتحسين مستوى موظفيها وأعاونها وكذا تنقية صفوفها من كافة السلوكات الريعية واللاأخلاقية والطفيلية بمختلف أشكالها.

وعلى هذا المستوى كذلك، فإن الوضع يستوجب إعادة النظر في النصوص، بحيث ستتم في هذا الصدد مراجعة القوانين الخاصة بالجماعات المحلية في كنف الحرص على إضفاء نجاعة أكبر على نشاطاتها وضمان مشاركة أوسع للمواطن في التكفل بالشؤون المحلية.

ومن خلال هذه الإجراءات المقررة تجاه قطاعي العدالة والإدارة العمومية، فإن الحكومة تعتزم إرساء قاعدة حقيقية لدولة الحق والقانون، مع الالتزام بترقية الحوار والتشاور مع البرلمان وكذا إلزام الإدارة العمومية بتنفيذ قرارات العدالة.

سيادة الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم، في مجال التنمية الاقتصادية، فإن التبعية للفائض المنجمي لاتزال قائمة، والتحسين الظرفي للأسعار العالمية يعمل على تنشيط وتيرة الاقتصاد بشكل اصطناعي وسيؤدي تدهورها إلى تعطيله.

وفي هذا الإطار، لم يسجل وإلى حد اليوم أي مسار منتظم ودائم يرمي إلى خلق الثروات وإيجاد مناصب شغل، هذا في الوقت الذي يزداد فيه بانتظام حجم تدفق طالبي الشغل الجدد، والذي تبقى فيه علاقاتنا مع باقي العالم تنتظر الإجراءات المواتية.

وعليه، فقد أضحى من العاجل إضفاء مرونة أكبر على جهازنا الاقتصادي من أجل التوصل إلى

وفي الحالة هذه، فإن الأمر يتطلب تحسين النصوص القانونية التي تحكم هذا القطاع من أجل إزالة كل احتكار وإرساء نمط تعامل عادل تجاه كافة المتعاملين، تعامل يكون معياره الوحيد النجاعة والنجاعة وحدها لاغير.

وفي مجال التهيئة العمرانية وحماية البيئة، فإن التدابير المزمع اتخاذها ترمي إلى ضمان انسجام أكبر بين مختلف السياسات القطاعية.

وهنا يتعلق الأمر بصيانة وتطوير المنشآت القاعدية، إذ يتعين وضع سياسة حقيقية في مجال النقل بالسكك الحديدية تعيد له الاعتبار وتضمن تطوره من خلال ترميمه وتوسيعه. كما يتعين إتمام مشاريع إنجاز المطارات المبرمجة وكذا ضمان صيانة المطارات الموجودة وترميمها، والأمر نفسه ينطبق على شبكة النقل البري حيث يتعين رد الاعتبار لشبكة الطرق وتكثيفها.

أمّا حماية البيئة، فيتعين أولاً وقبل كل شيء ضمانها عن طريق الاستعمال العقلاني والحكيم للتوازن البيئي.

وفي هذا الإطار، يجدر اتخاذ إجراءات جبائية أو من نوع آخر من شأنها الحث على تبني علاقات جديدة تجاه الطبيعة والبيئة، كما يجدر تطوير معالجة النفايات السائلة والصلبة.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، يمثل السكن بالتأكيد أهم انشغال اجتماعي، وعليه فإن كافة الوسائل ستستخدم من أجل تعبئة واسعة لقدرات الإنجاز في هذا القطاع. كما أن الترقية العقارية ستفتح بشكل واسع على الرأسمال الوطني الخاص وحتى الأجنبي، وأن تدخل البنوك في هذا المجال يكون بهدف تحقيق مرونة وفعالية أكبر.

إن تسيير الحظيرة العقارية ينبغي عليه هو الآخر أن يتحسن في العلاقات القانونية ما بين المتدخلين والمستفيدين التي يجب أن تكون محددة وواضحة ومضمونة.

وللإشارة فإن هؤلاء هم المستأجرون والشركاء على حد سواء.

وصيانة المنشآت.

هذا، وتمثل مسألة إعادة الاعتبار لقطاع الصيد البحري والنشاطات الملحقة به محورا آخر نعتزم إيلاءه كل العناية المطلوبة.

أمّا في مجال المالية العمومية، فإن الأمر يتعلق بالتوصل إلى تحديد أدق للنفقات العمومية وتقييم أحكام لكلفتها ومراقبة أكبر في تنفيذها.

ولهذا الغرض، فإنه يتعين إصلاح الأداة الجبائية من أجل مكافحة التهرب والغش الجبائي، وبالتالي ضمان عدالة أكبر في توزيع عبء الضريبة الجبائية.

وفي هذا المنظور، يجب عصرنة الإجراءات وتمكين الإطار من الاستفادة من تكوين أفضل.

وسيساهم صندوق ضبط الإيرادات في حماية ميزانية الدولة من تقلب الإيرادات التي قد تضر بالتوازن الضروري للتنمية الدائمة.

ومن جهته، فإن القطاع المصرفي مدعو هو الآخر إلى إدخال الإصلاحات الضرورية عن طريق تطوير الإرسال عن بعد، والمعالجة الإلكترونية للعمليات ووسائل الدفع، وترقية نظام الإعلام ومنظومة النقديتات.

وبهذا الخصوص، سيتم اتخاذ إجراءات من شأنها المساهمة في تحفيز الادخار وضبط سياسة قرض تنطوي على حركية أكبر من أجل بروز سوق مالية حقيقية.

أما في قطاع المناجم والطاقة، فيتعين استغلال الإمكانيات التنموية الهائلة من خلال الجمع بين الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي من أجل تثمين القطاع.

وبهذا الصدد، تمثل الاستثمارات الجديدة وتنوع المصادر، الوسائل الوحيدة الكفيلة بحماية القطاع من العوارض التقليدية التي ما فتئت تمسه.

فهو يتيح إمكانيات كبيرة من حيث توفير مناصب الشغل، كما أن النشاطات التي من شأنه أن ينشئها معه لكفيلة بفتح آفاق واسعة أمام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كما يمكنه أن يكون وسيلة فعالة في مسعى الاندماج العالمي.

أرضية للتعامل الاقتصادي والاجتماعي المستقبليين. السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، يستدعي قطاع الصحة تشخيصاً أهم لما يتعلق بوسائله وقدراته البشرية، وإن مهمته الأولى لمنقلة بعراقيل تحدثها النشاطات الملحقة بها، والمتمثلة في الصيانة والترميم والأمن، وهي مسائل يمكن التكفل بها عبر التعاقد الباطني أو التعاقد من الباطن.

إن تطور المصالح العالية التخصص، غدت ضرورة بالنظر لتنامي الطلب في العلاج، ووجوب تقليص تكاليف العلاج بالخارج.

إن سياسة تجهيز هذا القطاع تكون مؤسسة على خيارات عقلانية تضارع ما بين الصيانة وتحفيز الرجال، وتكون كفيلة بإيجاد حلول مطابقة. إن حماية المواطن مؤكدة عليها بقوة، غير أنها أصبحت ملزمة بتحقيق النتائج، وكذا بواجب الاقتصاد في الأموال العمومية.

ويجب من جهة أخرى إعادة النظر بشكل أفضل في الحماية الاجتماعية، وتوجيهها بما يحقق تكفلاً جيداً بالمواطنين الذين يعانون مصاعب في حياتهم.

كما تجب إعادة النظر في العلاقات الاجتماعية المهنية على ضوء التطورات التي شهدتها المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

أما نظام الضمان الاجتماعي فيستدعي هو الآخر أن يعزز وتطور نتائجه عبر أسلوب تسيير أكثر صرامة، وكذا بترقية الإجراءات الوقائية ذات الصلة به.

أما نظام التقاعد فستتخذ بشأنه إجراءات كفيلة بتحقيق توازن أفضل له.

وفيما يتعلق بالسكن الاجتماعي يقتضي الأمر تحسين إجراءات منحه، وذلك باعتماد أسلوب التشخيص الصارم للمستفيدين عن طريق اعتماد بطاقة وطنية.

أما الثقافة فلا يجوز أن تبقى مجرد أعمال تطوعية، إذ من واجب رجالاتها، والقيمين على الفن في بلادنا أن يضطلعوا برسالة الحفاظ على تراثنا

وإن مراكز البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، مدعوة للقيام بالأعمال الضرورية، بهدف رفع قدرات الاتصال، وتحسين نوعية خدماتها، ولهذا السبب فإن التحكم في التكنولوجيات الحديثة أمر يطرح نفسه بقوة كما هو الشأن بالنسبة لتأهيل المستخدمين.

كما يجب تبيين أثر التكنولوجيات الحديثة بسرعة لصالح القطاعات المستخدمة لها كالبحث العلمي، والاقتصاد والبنوك، والتكوين والصحة وما إليها... ويتعين في هذا المجال وضع نظام وطني لإعلام اقتصادي له مصداقية وفعالية وفق المعايير الدولية.

ففي مجال التعليم سنعمل من أجل إقامة مدرسة عصرية، وناجعة، وهذا من أجل إعداد الأراضية الملائمة لتطبيق توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، وسيتم اتخاذ تدابير حازمة لمقاومة الفوارق والتسرب المدرسي الموجودين بمنظومتنا الحالية، والسهر من جهة أخرى على تحقيق نوعية تربوية عالية من خلال مراجعة البرامج، وإقامة تقييم أكثر موضوعية، وبحث مستمر في مجال المادة البيداغوجية.

إن الجامعة من حيث كونها مدرجة في السياسة الشاملة للتربية الوطنية، ستعرف اتخاذ إجراءات أكثر عقلانية في مجالات البحث العلمي، كفيلة بإقامة علاقة أكثر تفتحاً على المحيط والمؤسسة، تكون قادرة على إحداث نقلة نوعية وطنية للإبداع والبحث التنموي.

كما يجب على قطاع التكوين المهني، إقامة شراكة حقيقية مع المؤسسات لكي يترجم حاجياتها من خلال برامج ويستفيد في المقابل من دعمها المادي والمالي.

كما يجب أن يتمثل هدفه في تثمين الموارد البشرية بإعطائها مزيداً من التأهيل المنسجم مع الطلب الاقتصادي، ولهذا الغرض فإن بنيته الهيكلية تستوجب إعادة نظر شاملة.

أما المنظومة التربوية في عمومها فهي مدعوة لانتهاج أسلوب بيداغوجي يحقق النجاح والوجاهة العلمية، والتحكم في التكنولوجيا من أجل تهيئة

ببلده ويحقق نشر الثقافة الوطنية. كل هذه الأهداف لا يمكن تمثيلها بوضوح إلا في إطار الوحدة الوطنية والسيادة، كل هذه الأهداف لا يمكن تمثيلها بوضوح إلا في إطار الوحدة الوطنية والسيادة، والانسجام الاجتماعي، حيث الجيش الوطني الشعبي سيظل حاميا لها. إن جيشنا، ما فتأ يغذي انشغالا دائما للتكيف مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتحديث آليات عمله.

بهذا المعنى فهو ملتزم بتحقيق احترافية تدريجية مدروسة، تدرج الخدمة الوطنية من حيث طبيعتها ومدتها في إطار منظور جديد للمشاريع الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ذلكم هو جوهر برنامج حكومتنا الذي يطمح لأن يكون موضوعا وواقعا، ولكن دونما إغفال للطموح بالنسبة لبلد يملك الوسائل الضرورية لتجاوز أزمته الحالية، والالتحاق بركب التنمية، ولكن شريطة أن تسيّر هذه الإمكانيات بصرامة وتبصر. وفي هذا، سنسترشد بتوجيهاتكم وملاحظاتكم لبلوغ هذه الغاية.

السيد الرئيس المحترم، السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة، إن مجلسكم الموقر، وإن ارتكز انشغاله على القضايا الوطنية وهو أمر طبيعي، فقد أبدى دوما انشغالا كبيرا بالتنمية المحلية، وإن الحكومة لتتفهم هذا الانشغال وتعتزم التكفل به على أحسن وجه، وفي هذا الصدد ألم تدرج الحكومة مسألة إصلاح الجماعات المحلية ضمن أهدافها الأساسية؟

وسيتم القيام بذلك أولا وقبل كل شيء من خلال إشراك غرفتي البرلمان في نشاطات الحكومة الميدانية، ثم من خلال وضع مناهج عمل تعطي الأولوية للتشاور والحوار على جميع المستويات من أجل تحقيق الانسجام بين العمل المقرر وواقع الميدان، وتكون بذلك جهود هؤلاء وأولئك ذات فعالية أكبر.

حضرات السيدات والسادة الأكارم، إنني لعلني يقين بأنكم اليوم، في هذه القاعة تشاطرونني هذا

الثقافي، واحتلال فضاءات الإنتاج، وهذا أمر يظل وقفا عليهم دون سواهم وما على الدولة إلا أن تتولى تشجيعهم ودعمهم؛ إذ يتعلق الأمر بتهيئة مناخ مناسب يساعد على تفتيق المواهب، وتحقيق الإنجازات الإبداعية القادرة على إنعاش الفضاء الثقافي، كما يتعين تطوير الإعلام والاتصال في أوساط الشباب، وهذا من أجل إعطاء نفس جديد للحركة الرياضية التي لم تعد تفي بما هو منتظر منها كطاقة شبانية هائلة، كما يتعين فتح باب الاحترافية الحقيقية أمامها.

وعلى الصعيد الخارجي، فإن العمل الدبلوماسي ينبغي إعادة بعثه قصد خدمة مصالح البلاد، وضمان تكفل أحسن برعاياها في الخارج.

كما يجب استغلال كل مبادرات فخامة السيد رئيس الجمهورية من خلال انتهاج مقاربة أكثر حيوية، للاستفادة من الفرص الاقتصادية للشراكة والتعاون والتبادل الذي يجب أن يُطوّر ويُفَعَّل.

إن اندماج الجزائر في الساحة العالمية يجب أن يكون في أحسن الظروف الممكنة كما أن التزاماتها ينبغي أن تنصب على خدمة الإنسان والإنسانية.

إن مبدأ حسن الجوار سيظل يوجه باستمرار آفاقنا في العلاقات الجهوية كما هو الشأن بالنسبة للدفاع عن القضايا العادلة في الوطن العربي، والمصالحة فيما بين العرب أنفسهم.

فالجزائر بإمكانها تكثيف علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية مع الوطن العربي، دون أن ننسى تأكيدها على دعم علاقتها الطبيعية مع إفريقيا.

كما أنها بصدد التحضير أيضا لشراكة مثمرة مع أوروبا، وستعمل على دعم وتقوية العلاقات الثنائية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وتوسيع مجالات تعاونها مع باقي دول العالم.

كما أن جاليتنا بالخارج ينبغي أن تكون محل عناية خاصة ومستمرة من خلال البحث لها عن أطر قانونية ثنائية قادرة على حماية مصالحها.

هذا وإن الحركة الجمعوية باستطاعتها هي الأخرى، أداء دور حاسم يبقي المواطن على صلة

الانشغال، ذلكم أنه تعبير عن الحكمة في حد ذاتها، وإن الحكمة لها إحدى الفضائل الأخرى التي يعترف لمجلسكم الموقر بها، وسوف لن نتوانى الحكومة في الأخذ بها والعمل بها خدمة للمصلحة الوطنية.

شكرا لكم على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم، والسلام عليكم مرة أخرى وشكرا.

(تصفيق)

السيد الرئيس: أشكر السيد رئيس الحكومة على هذا العرض القيم وسيشرع أعضاء المجلس في المناقشة العامة لبرنامج الحكومة ابتداء من يوم الغد على الساعة العاشرة صباحا إن شاء الله، وإلى ذلكم الحين أجدد شكري للسيد رئيس الحكومة كما أشكر السادة أعضاء الحكومة، والجلسة مرفوعة، شكرا.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا.

محضر الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة يوم الأحد 03 رجب 1421هـ الموافق 01 أكتوبر 2000م (صباحاً).

جميع التدخلات، علماً أن هناك من يتدخل في أقل من 10 دقائق، وعليه فلا حرج في إضافة دقيقتين أو ثلاث لمن احتاجها، ولكن قبل أن أحيل الكلمة إلى أول متدخل وهو السيد عبد الحميد زوزو، أستسمحه في إعطاء الكلمة أولاً إلى السيد محمد القورصو الذي سيذهب مع وفد صحي كوبي إلى وهران، فهل تسمح بذلك أم لا؟ شكراً، إذن فالكلمة للسيد محمد القورصو، لديك 10 دقائق تفضل.

السيد محمد القورصو: شكراً سيدي الرئيس، شكراً زميلي عبد الحميد زوزو. سيادة رئيس مجلس الأمة الموقر، سيادة رئيس الحكومة الفاضل، معالي الوزراء المحترمين، زميلاتي، زملائي الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس الأمة، بادئ ذي بدء أود أن أشكركم على نزولكم عند التماسي بمنحي الكلمة من بين المتدخلين الأوائل لتمكينني من أداء مثل ما قلتم واجب آخر.

ثانياً، أستسمحكم لأهنئ من على هذا المنبر سيادة رئيس الحكومة، النقيب علي بن فليس على رئاسته لهذه الحكومة فندعو له ومن خلاله للجزائر قاطبة بالنجاح والفوز والخروج بشكل نهائي لارجعة فيه من هذه الضائقة الشاملة التي فرضتها علينا العشرية الهمجية الدموية وزادتها عمقا وتعقيدا بعض البلدان التي راهنت قبل الوقت على جزائر الثورة.

سيدي الرئيس، تتمحور كلمتي حول ثلاث نقاط أساسية، أولاها تتعلق بصحة العقل وصناعة المواطنة، ثانياها تتعلق بتدهور صحة المواطن مع تدهور تسيير القطاع الصحي وثالثها تتعلق بإنصاف صانعي التاريخ.

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاء من حكومته.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الواحدة والثلاثين صباحاً.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة. أرحب في البداية بالسيد رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة كما أرحب بالجميع. بعد العرض الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة، نشرع اليوم في المناقشة العامة. أريد أن أقول شيئاً عن مغزى التدخلات والأمر يتعلق بخصوص ما قرأته من مقالات لبعض الأخوات والإخوة الصحفيين ولا بد أن نوضح لهؤلاء أن الدستور - في حقيقة الأمر - ينص على أن هذه الغرفة لا تملك حق المصادقة أو المعارضة إنما على رئيس الحكومة أن يقدم عرضاً عن برنامجه (une communication) وكفى، وما أسميناه بالمناقشة يدخل في إطار البيداغوجية البرلمانية الديمقراطية وهو يفيد كثيراً بحيث يمكن رئيس الحكومة وأعضاء حكومته من الاطلاع أكثر على مشاكل البلاد ولهذا فهذا التقليد أو العادة لا بد من المحافظة عليها. (C'est un plus en matière démocratique). أعلمكم أن عدد الأعضاء المسجلين للتدخل قد بلغ 38 متدخلاً لكن هناك ثلاثة متدخلين انسحبوا في آخر لحظة وهم: السيد عبد الحفيظ لعويرة، السيد إبراهيم فخار والسيد محمد طاهير، فأصبحت القائمة تضم 35 متدخلاً. وإذا راعينا الوقت والتزم كل متدخل بمدة 10 دقائق وهي كافية يمكننا بالتالي أن نتمم اليوم

هذا لن يُؤْتِيَ أكله إن لم يكن مرفقا بتلقين بل بتكريس مبادئ المواطنة في المدرسة بجميع مراحلها، وتجسيد ذلك من خلال النموذج المثالي الذي ينبغي على كافة العاملين في أسلاك الدولة وبخاصة أصحاب القرار التحلي به.

سيدي الرئيس، في انتظار ما ستفرضه اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي لا ينبغي أن ننتظر منها أن تأتينا بحلول سحرية، لا يسعنا إلا أن نلاحظ العناية الكبيرة التي يوليها برنامج الحكومة للجوانب التقنية والعملية للقطاع بغية النهوض به، إلا أن هذا المبتغى يمر في نظري المتواضع عبر الكشف وتحريك تلك النواضح الحقيقية الدائمة الناجعة لما يتلقاه التلميذ في المدرسة من معارف صحيحة، نافعة وعلوم فاتحة للآفاق باللغة الأصلية الأصيلة في رحاب اللغات الأخرى مفادها تكوين مواطن بالمفهوم الجمهوري للكلمة مشبع بروح المواطنة، ذلك الحصن المنيع ضد كل بلاء.

أختصر عمدا الحديث حول هذا الموضوع، لأنه متشعب وأنتقل إلى القسم الثاني الذي له علاقة بالصحة أو بالأحرى صحة البدن، فبين المحور الحالي والمحور السالف هناك قاسم مشترك تلخصه المقولة المشهورة «العقل السليم في الجسم السليم» إذا كان قطاع التربية وما يليه من تعليم عال وتكوين مهني... إلخ يعاني الشدائد، فإن قطاع الصحة مريض حتى لا أقول إنه في قاعة الإنعاش، عندما نعلم أن وزارة الصحة مدينة بتاريخ 31 أغسطس 2000 بأزيد من ثمانية ملايين وخمسمائة مليون دينار جزائري نقف مذهولين أمام هذا الرقم الخيالي وتشكل مديونية الصيدلية المركزية للمستشفيات (PCH) لوحدها نصف المبلغ المذكور أي أكثر من أربعة ملايين وسبعمائة وستة وثلاثين مليون دينار جزائري. إن الأدهى والأمر هو أن العديد من الأدوية الموجهة للمرضى المزمنين مثل مرضى القلب، الضغط الدموي، السكري، السرطان... إلخ محجوزة من طرف مصالح الجمارك التي تطالب بتسديد الديون التي تقف أمامها وزارة الصحة عاجزة، مكبلة اليدين... كل هذا

سيدي رئيس الحكومة، لقد تتبعت بإمعان كبير خطابكم البليغ واستوقفتني عدة أفكار انتقيت منها - لعرضها في ظرف هذه الدقائق المحدودة المحدودة - ما تعلق بالثقافة والتربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني.

إن القاسم المشترك لهذه القطاعات كلها هو الرجل أو بالأحرى المواطن الذي يضع البلاد على شاكلته في تشخيص ظرفي خاطف لتصورات وتصرفات الأجيال التي تعاقبت على البلاد منذ 1954 إلى يومنا هذا ونلمس على الأقل ثلاث مراحل أو ثلاثة أجيال نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولى، مرحلة التفاني من أجل استرجاع الوطن المسلوب وقد أفرزت هذه المرحلة رجالا ونساء فجروا وقادوا الثورة بما أوتوا من إيمان، فكانت في نظري مرحلة المواطنة بالقوة.

المرحلة الثانية هي مرحلة المد الثوري التي حملت معها عدة مثل عليا تمثلت حول كلمة الجزائر وما أعقبها أيضا من مثل سحرية.

المرحلة الثالثة هي مرحلة الرفض والتكوين للأنما، للآخر، للوطن وللتاريخ فبقدر ما كانت وتيرة البناء سريعة بقدر ما كانت وتيرة التحطيم بمختلف مراحلها وأوجهها سريعة أيضا بل أسرع من سابقتها ونتساءل اليوم، كيف؟ ولماذا؟ ونستضيف «الخبراء» الأجانب - واسمحوا لي أن أضع كلمة خبراء بين علامتي التنصيص - لنسترشد بأرائهم بعدما استرشد الخصم بأرائهم.

إن سلسلة الإصلاحات التي شهدتها قطاع التربية الوطنية والتعليم لم تكن سوى سلسلة - اسمحو لي بعبارة رتوشات - غير منسجمة لمنهج تربوية أثبتت عجزها في بلدان أوروبية مثل ألمانيا وأخص بالذكر هنا نظام التعليم الأساسي الذي ينعم حسب قراءتي لبرنامج الحكومة بمستقبل طويل أمامه.

صحيح أن القطاع قد خُص بميزانية كبيرة وكبيرة جدا وصحيح أن الإصلاح يمر حتما عبر تحسين الأداء البيداغوجي كما جاء في البرنامج وكذلك تحسين ظروف عمل جنود المعرفة ولكن كل

وهذا أمر طبيعي مادام مصدرها جميعا واحدا هو برنامج رئيس الدولة.

وإذا كان هذا الأخير قد جاء عاما في مبادئه ورحبا في معالمة فكان على مخطط حكومتكم معالي الوزير الأول أن يقيد هذه المبادئ ويضبط هذه المعالمة بآجال محددة وتقييدات مالية وذلك ممكن للمعطيات المتوفرة لديكم كسلطة حاكمة عليها ارتياء المستقبل وتقدير مستلزماته على الأمدين القريب والمتوسط على الأقل، أما وقد جاء هكذا، ولأمر ما مطلقا، فلربما للتحلل من التقيد المرحج والتعهد الملزم بالنظر إلى تكاثر المشاكل وتراكمها وتزاحمها على الأولوية.

لقد أوليتم السيد رئيس الحكومة الأسبقية للعدالة وأكدتم بالتنصيص «منح القضاة مكانة اجتماعية لائقة تمكنهم من أداء مهمتهم» هذا عمل جميل تشكرون عليه ويهنأ عليه القضاة، ولكن هلا امتدت رعايتكم هذه، وأنتم ممن قال فيهم رئيس الدولة «بأنهم يرون الحق حقا والباطل باطلا» إلى من لم تذكروهم بالإسم وهم الأساتذة والمعلمون، الذين لازالوا بالرغم من تدني وضعهم الاجتماعي ونزولهم من الطبقة الوسطى إلى التي هي أدنى منها في صمت ومعاناة مع تملل أحيانا. لقد آن الأوان للتكفل بالأساتذة الجامعيين، أهل الرسالة الحقيقيين، حملة أعلى الشهادات العلمية من أكبر الجامعات الجزائرية والعالمية في مقابل أوسط المستحقات المادية حتى لا أقول أبسطها.

إن نجاح التربية والتعليم بمختلف مستوياته - في نظرنا بطبيعة الحال - رهين بالتكفل بالأساتذة، فهو الركيزة الأساسية في المنظومة التربوية والتعليمية، التي تعتبر بدورها من دعائم الأمن القومي بمفهومه الشامل؛ وإن كل عمل تربوي أو مجهود فكري - كما تعلمون أيتها السيدات، أيها السادة - لا يثمر إلا في ظل الهناء والطمأنينة وراحة البال، ولا ينتج إلا في ظل محيط الكفالة والرعاية، فمهما كانت جودة البرامج ومهما رونق المؤسسات، ومهما كانت تجهيزات المختبرات تبقى كلها وسائل ليس إلا، فالعمدة أساسا على من يتعامل

والمريض ينتظر، رقم آخر يرسم لنا المأساة التي تطارد بعض المستشفيات وأقصد بها مستشفى وهران، لقد بلغت مديونية هذا المستشفى 82 مليار سنتيم جزائري. أيمن الخلاص من هذه الوضعية الموروثة التي تشكل خطرا كبيرا على صحة المواطن حاضرا ومستقبلا؟ أما من حل آخر غير مسح هذه الديون المتركمة التي امتدت إلى القطاعات المرفقية الأخرى مثل قطاع سونلغاز، قطاع نفضال وقطاع البريد والمواصلات ومصالح المياه... إلخ؟ وهكذا نرى المستشفيات تعاني حصارا من طرف مرافقها الأساسية.

صحيح أننا لا نريد من الدولة أن تكون البقرة الحلوب ولكن ألا يمكن توجيه بعض ما تراكم في خزينة الدولة جرأ الانفراج المالي بعد الارتفاع المؤقت لأسعار النفط، توجيه بعض هذه المبالغ لمسح ديون وزارة الصحة؟! هذا الحل حتى وإن صادقت عليه الحكومة يتطلب أولا تخليص قطاع الصحة من مخالب القوى الضاغطة التي تدخلت دوما في تسيير هذا القطاع.

ثانيا، ضمان تسيير عقلاني ومسؤول للمستشفيات من خلال الكف عن التغيير المستمر والعشوائي لمسيرتي...

السيد الرئيس: أشكر السيد محمد القورصو وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد زوزو فليفضل.

السيد عبد الحميد زوزو: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الحضور، وزراء ونواب الأمة سلام من الله عليكم ورحمة منه وبركاته وبعد، لدي بعض الاقتراحات وبعض الملاحظات تتعلق بالتربية والتعليم العالي والبحث العلمي ولكنني أبدأ بملاحظة عامة حول مخطط العمل الحكومي المقدم إلينا.

لقد جاء هذا المخطط في الواقع مشابها لمخططات حكومات سابقة أو يكاد يكون كذلك

التنسيق التي نؤكد عليها لا سيما وأن الارتباط بين التعليم العالي والبحث هو ارتباط عضوي. فكل أستاذ هو بالضرورة باحث وليس كل باحث بأستاذ، وقد أثبتت التجارب الماضية عدم جدوى الفصل بين متلازمين في هذا المجال بالذات.

وهناك أيضا ضرورة إنشاء مصالح أو مجامع للبحث البيداغوجي ضمن وزارات البحث والتكوين والتربية، وإن كانت موجودة فينبغي تعزيزها بعناصر متخصصة ذات وزن علمي ورصيد تربوي وتجريبي تكون مهمتها الأساسية المتابعة اليومية والتقييم المستمر للأداء البيداغوجي والتربوي بحيث تترصد كل ما من شأنه أن يمت بصلة إلى هذه القطاعات من قريب أو بعيد، سعيا إلى ترقيتها دوما نحو الأبعد والأعلى.

ولا شك أن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي - ربما وزير التعليم العالي لم يصل بعد - سيوافقاني على أن ما قيل عن «فشل» المدرسة الأساسية - أضع هذا الكلام بين شولتين - إنما يعود إلى انعدام المتابعة أو نقصها وإلى عدم التدخل في الوقت المناسب لمعالجة النقائص التي لحقتها أثناء التأدية ومع مرور الزمن. وأرجو من الزميلين الأستاذين أن لا يعتبروا ما أقوله هنا مباحة أو من قبيل اللجاجة، فالمدرسة الأساسية - في نظرنا - منظومة تربوية جيدة باتفاق كل الممارسين والعاملين في الميدان وتؤكد لنا ذلك أثناء زيارتنا التفقدية للناحية القسنطينية مؤخرا ولعل ضعفها الوحيد فيما تتطلبه من متابعة منزلية، فنجاحها يكون كاملا في المجتمعات التي تقل فيها نسبة الأمية، وعلاج هذا الضعف يكون بتكثيف الدروس الاستدراكية لمن يفتقر إليها من التلاميذ. وقد عمد وزير التربية الوطنية مشكورا إلى توفير الاستدراكات مؤخرا للسنة السادسة. ولو أن المدرسة الأساسية روفدت من هذه الناحية في الوقت المناسب لما قيل عنها إنها مدرسة فاشلة قد تعوض بمدرسة جديدة نعتت بأنها «مواطنة» وإلى أن نتعرف على هذا المدلول الجديد تبقى المدرسة الأساسية في نظرنا هي المنظومة القادرة على

معها وهم المعلم والأستاذ والباحث. لقد أثبت مسعى الامتناع عن العمل منذ سنتين من قبل الأساتذة الجامعيين كسبيل للحصول على بعض المطالب الاجتماعية والمهنية فشله، وبات الحوار هو الطريق الوحيد الموصل إلى حل المشاكل المطروحة. وعليه فأنا أناشد معالي رئيس الحكومة التفضل بمحاورة الأساتذة بعد استقبالهم، وقبل تنفيذ يومهم الاحتجاجي في أواسط هذا الشهر للاستماع إلى وجهة نظرهم وتبصيرهم بمقتضيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وأنا متأكد من أنكم - السيد الوزير الأول - ستجدون أمامكم نخبة واعية، متفهمة، مدركة لطابع الأمور وحقائقها وعلى استعداد للفهم والاقناع والإقناع في آن واحد.

وإذا كان الحوار هو مفتاح القضايا التي يطرحها الأساتذة والمعلمون فهناك مشكل آخر يطرح سنويا على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويشكل هاجسا مؤرقا للقائمين عليها، وهو العدد الهائل للطلبة المقبلين على التعليم العالي ومستلزماته من مأوى وإطعام ومقاعد بيداغوجية، ولعل الحل يكمن مبدئيا في التنسيق بين الوزارات المكلفة بالتربية والتعليم والتكوين. فالإنقاذ في الباكالوريا مثلا لا يعمل به إلا إذا سمحت به الإمكانيات في المستويين العالي والمهني. ثم إن الوتيرة التي يتزايد بها عدد الطلبة سنويا لا تستوعب إلا إذا استحدثت أنماط جديدة من التعليم، فبدل إنشاء جامعات على النمط التقليدي، تقام معاهد أو كليات متوسطة ومعاهد فنية توجه إليها الإمكانيات المتوسطة، وكذلك إنشاء جامعة مفتوحة للأثرياء، ولذوي المال والإمكانيات المادية، وأيضا الاهتمام بالتعليم المستمر تقوم به الجامعات العادية كوسيلة للتعامل مع المحيط.

وإذن ففي غياب تخطيط محكم يوازي بين الطموح والممكن يصبح التنسيق ضرورة حتى لا أكاد أقول بجمع القطاعات التربوية والتكوينية في وزارة واحدة. ومن هنا كان استحداث الوزارة المكلفة بالبحث العلمي من جديد قد يضعف عملية

السيدة زهور ونيسي: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس المجلس، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زملائي زميلاتي أعضاء مجلس الأمة، أحييكم وبعد:

وأنا أقرأ برنامج الحكومة لأول مرة قراءة سريعة ليس لأن الوقت كان ضيقا، بل لأن هنالك من سبقنا لقراءته من أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وكل هؤلاء الإخوة أحترم قراءاتهم وتابعت مداخلاتهم باهتمام بالغ عبر المباشر ورغم ذلك قررت أن أساهم بصورة مختصرة ومحددة وبدون تفاصيل وبطابع الأمل وليس بطابع النقد بقراءة خاصة خرجت منها بقرات ثلاث:

الفقرة الأولى، إن هذا البرنامج حتما ليس أفضل مما سبقه من برامج، ولا أقل شأنًا مما سيليه من البرامج.. وأمر طبيعي جدا وبديهي أن كل برنامج، بل كل عمل بشري لا يخلو من نقائص وثرعات قد لا تبدو ربما إلا عند التطبيق، لأن النظرية، ومهما كانت جميلة، لا يمكن أن تظل كذلك عند اصطدامها بالواقع ووضعها موضع التنفيذ..

وعليه فإن هذا البرنامج بتقسيم تصوراته وأولوياته وترتيبها بات يعكس بصدق الواقع الذي تعيشه الجزائر في اقتصادها وسياستها واجتماعها. إنه واقع أقل ما يقال عنه، أنه استثنائي لا يعبر عنه إلا برنامج استثنائي في أولوياته وأسبقياته ولعل أهم الأولويات والأسبقيات هي هاجس المواطن الأكبر، حقه في الأمن والعيشة الكريمة، أمن يطال كل جوانب حياته اليومية، أمن اجتماعي يصل إلى معظم شرائح المجتمع، ويمس مواطن الجزائر لا أقول العميقة ولكن أقول الصابرة والصامدة...

هذا المواطن نراه صابرا الصبر الجميل، ومستعد أن يصبر ويصبر، ومستعد أن يجوع مع دولته رمز سيادته، فقط يجب أن يرى هذه الدولة دولته، تنتصر للحق والعدل وتضرب بيد الحق والقانون على أيدي الانتهازيين والمتسلقين ومصاصي الدماء، أثرياء الحرب الجدد من الذين أوصلوه أو ساهموا في إيصاله إلى هذا الوضع الأليم على

ضمان التربية والتعليم لأكبر عدد ممكن من المتدربين إلى سن البلوغ وبمستوى جيد إن لم يكن عاليا، فباكالوريا الجزائر، باكالوريا عالمية، كثير من حاملها متفوقون في الجامعات العالمية، وعليه فالتحامل عليها جاء من كونها منظومة وطنية تتطلع بما تمارسه من ضغوط إلى تعميم الطابع الوطني على الفروع العلمية والطبية التي لا تزال حكرًا على الفرنسية.

وبالمناسبة نتساءل إلى متى هذه الازدواجية في التعامل مع الطالب الذي يتلقى تعليمه...

السيد الرئيس: سأمحك دقيقتين لمواصلة تدخلك.

السيد عبد الحميد زوزو: يتلقى تعليمه التكميلي فالثانوي باللغة العربية وما إن تطأ قدماه عتبة التعليم العالي حتى يصادف جدارا مكينا يصدمه بل ويعقده، ويتهم بالضعف وما هو في الواقع بضعيف علميا ولكن لكونه درس الفرنسية كلغة أجنبية مستواه فيها دون مستواه باللغة الوطنية، وبدل أن يؤخذ بيده بتعريب تدريجي لمواد قابلة للتعريب يكلف ببذل مجهود جديد يجعله يتشكك في جدوى اجتهاداته السابقة فلماذا هذه الثنائية التي لازالت إلى الآن في بعض الجامعات؟، كما هو موجود في جماعة هواري بومدين أين يوجد فرعان للجغرافيا أحدهما بالعربية والآخر بالفرنسية، وفي جامعة قسنطينة حيث فرعان للفيزياء النظرية أحدهما معرب والآخر مفرنس، ما هذا إلا إهدار للطاقات والإمكانات والأفضل هو فرع واحد يتكامل فيه التدريس باللغتين. أتوقف هنا وأتمنى أن تكون هذه الملاحظات والاقتراحات قد نالت رضاكم، كما أتمنى أن تكون قد أسهمت في إثراء هذا البرنامج وأتمنى لكم التوفيق جميعا والسداد والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: أشكر السيد عبد الحميد زوزو وأحيل الكلمة إلى السيدة زهور ونيسي.

حساب الدم والدموع والجراح، وعلى حساب كرامة الجزائر وماء وجهها في الداخل والخارج.

الفقرة الثانية، أسجل بها سعادتني في أن محور الثقافة لم يغيب عن برنامج الحكومة كما حصل في بعض البرامج السابقة، - ولا أقول كلها - ولم يأت كذلك في ذيل البرنامج كالعادة، بل جاء بين محورين هامين جدا، محور جديد تماما هو سياسة المدينة أو ما يسمى بإطار الحياة، وأشيد بارتياح في هذا المجال بكل من أصبح يهتم بإطار حياة المواطن، وضرورة العمل على تنمية الحس المدني والحضاري فيه وحوله.

وبين محور آخر مؤسساتي ورئيسي يعتز به الشعب ويفخر، خصوصا في الظروف الصعبة والطارئة؛ وهو الدفاع الوطني بكل مؤسساته الفرعية. إن برنامج الثقافة هذا سيكون حتما عنصرا حيويا ومحوريا في الحياة الوطنية، برنامج سيعمل على تغيير ذهنيات الناس إلى الفكر الإيجابي بعودة الوعي؛ ويقضي على حالات الخمول والتبلد والحيرة والضياع التي خلفتها المأساة الوطنية، يقضي على التشكيك والتشويه لكل ما له علاقة بثقافة وتراث وحضارة الأمة، ويحضر لتصورات مثمرة ببناء، تملأ الأجواء سلما ومحبة وثقة، ثقافة تحافظ على تميز المجتمع وخصوصياته وثوابته، من هجوم ثقافات مهيمنة متطرفة من هنا وهناك وهنالك، وفي نفس الوقت ثقافة تدلي بدلوها بإضافة مساحات جديدة للفكر الإنساني بوعي واقتدار دون استيلا ب أو ذوبان أو تبعية.

ثقافة فيها حصانة وحماية للمجتمع من مختلف الهزات والزلازل السياسية والاجتماعية والحضارية بشكل عام وفي نفس الوقت فيها من الحرية والمبادرة لملاءمة ومواكبة المحيط الدولي والتطور الإنساني.

إن إهمالنا وتهميشنا للثقافة كمشروع حضاري تبنى عليه روح المجتمعات وعقلها هو الذي ساهم في تعميق وإطالة عمر المأساة الوطنية..

سيدي رئيس الحكومة، لذلك وغيره مما لم أذكره أوصيكم بالثقافة خيرا.. حتى لا أقول أوصيكم

بأخيونا الدكتور محي الدين عميمور خيرا... إنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان.

الفقرة الأخيرة سيدي الرئيس، لا أنسى بها أن أهنيء الحكومة الجديدة؛ رغم ما تعرضت له حكومات الجزائر اليوم وفي الماضي وبمجرد الإعلان عن قيامها من حملات عدائية مفضوحة ومبتذلة، من قبل قوى الظلام والانهازامية وهي تقوم كل يوم بإنتاج التشويه والتضخيم والتعميم والمغالطة ضد كل ما يبعث على الثقة والمصادقية والأمل في أوصال هذا المجتمع الجريح، ويحثه على التفاؤل والتطلع للمستقبل والنهوض من كبوته...

ولو أنني أعتقد أن مفهوم التهاني في هذه المراحل الأخيرة من حياتنا الوطنية، لم تعد له لذة أو نشوة، ولا زهو واعتزاز، لأن المسؤولية اختلفت وأصبحت ليست من تشريف إلى تكليف فحسب، بل صارت عبئا ووزرا وثقلا لحاملها وللذي رضي بحملها من الوطنيين المخلصين وليس من اللاهثين وراءها من أجل مصالح ذاتية ضيقة، إنما الذي لم يتغير هو مفعول الدعاء أو مفهوم الدعاء بالنجاح كتقليد حضاري؛ لم ولن تقل فعاليته لأنه موجه إلى الله.

إن هذا البرنامج فيه من التصورات العقلانية المنطقية، ومن الأمل الجديد، والنفس الجديد، والجيل الجديد؛ من المجاهدين ما يجعلنا ويجعل شعبنا يرنو بثقة لمستقبل آمن ومزدهر إن شاء الله وشكرا على انتباهكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهور ونيسي والكلمة الآن للسيد محمد خاخة فليتفضل.

السيد محمد خاخة: شكرا سيدي الرئيس. السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زملائي زميلاتي، السلام عليكم ورحمة الله. إنها لفرصة طيبة تتاح لنا من جديد لمناقشة برنامج الحكومة نغتنمها لنهنيء الطاقم الحكومي على الثقة التي وضعت فيه وعلى رأسها السيد علي بن فليس رئيس الحكومة.

بارتياح ما جاء من إجراءات لإصلاحها لكونها تؤسس لتحقيق دولة الحق والقانون وتشكل دعامة أساسية لدعم سياسة الوئام المدني بشموليته ويبقى لنا تخوف واحد مشروع نظرا لحساسية الموضوع يتمثل في كون أي مشروع لا يكتب له النجاح إلا إذا توفرت له الكفاءات النزيهة والمخلصة الواعية المدركة لخطورة المهمة الملقاة على عاتقها ولمضمون الأمانة الواجب إيصالها.

السيد الرئيس، إن الكلام عن الإدارة وإصلاح الإدارة الوارد في برنامجكم قد لا تخلو منه أي وثيقة أو برنامج وكثير الكلام حوله ولكن دار لقمان على حالها وقد لا أبالغ إذا قلت إن الانطباع السائد لدى الأغلبية هو أن الكلام في الموضوع غالبا ما هو موجه للاستهلاك فقط، والأمل يبقى كبيرا فيكم قصد إصلاح وترشيد وعصرنة ورد الاعتبار لها لأنه بدون ذلك كل المشاريع الطموحة ستجهض في مهدها.

السيد الرئيس زملائي زميلاتي، إن كل الجهود التي بذلت في مجال الإصلاحات الاقتصادية وإن اختلفت التسميات فيها وتعددت الطروحات حولها لم تأت حتى الآن سوى بالتدهور المستمر للاقتصاد حتى أفقدت الثقة وأربكت الجميع حتى أصبحنا لا نفرق بين إصلاح الإفساد أو إفساد الإصلاح وهذا رغم ما تحقق في مجال إعادة التوازنات الكبرى بثمن تجاوز طاقة التحمل لدى المواطن.

لهذا فإننا نؤكد أنه لا يوجد هناك أي مبرر يمكن اعتماده لتبرير أي تعامل عشوائي مع موضوع خصوصية القطاع العمومي لأن الفاتورة هذه المرة أكبر بكثير من طاقة تحمل العمال وأقول هذا انطلاقا من التذمر والحيرة التي تعيشها فئات واسعة من العمال خاصة في سوناطراك ومركب الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية.

وما يجعلنا نطمئن هو تأكيدكم سيادة رئيس الحكومة على فتح حوار جاد حول موضوع الخصوصية لأن وضوح الرؤية واعتماد مرجعية أساسها مصلحة الفئات الفقيرة والمحرومة من

يعرض أمامنا هذا البرنامج والجزائر تمر بتحديات عديدة في كافة المجالات، تحديات تدعو الجميع إلى ضرورة استنفار كل الطاقات وتجاوز كل الخلافات أيا كان مصدرها لدعم ما تحقق بعد مرور سنة كاملة على تنظيم الاستفتاء الشعبي حول مسعى الوئام المدني والذي بعث الأمل مجددا في النفوس.

سيادة الرئيس، إن الأولوية التي أولاها البرنامج لدعم الوئام المدني وتعزيز دولة القانون يؤكد الشعور لدى الجميع بأن المسعى متكامل وتحقيقه يتطلب جهدا متكاملا في جميع الأصعدة داخليا وخارجيا في ظل مناخ أساسه الثقة، ثقة الشعب في مؤسساته، مؤسسات قادرة على التكفل الحقيقي بانشغالاته الأساسية في التعليم والتشغيل والصحة والسكن والحماية الاجتماعية، مؤسسات قادرة على فرض سلطة القانون ومحاربة التجاوزات أيا كان نوعها وتأكيد الشفافية في تسيير الأموال العمومية.

السيد الرئيس، لاشك أنكم تعلمون أن فئات واسعة من المجتمع تعيش في وضع لا يمكن وصفه، مأساة حقيقية، أوضاع قد لا تحتمل الصبر أو الانتظار.

حقائق هزت أركان المجتمع وضربت في العمق توازنه، لهذا - السيد رئيس الحكومة - نعرف جيدا أننا لا نأتي بجديد بسرد هذه الحقائق أو تعدادها ولكن نعرف بالمقابل أنه بدون برنامج استعجالي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه فقد يبقى الوئام مختزلا في جانبه الأمني فقط وهنا فقط تظهر عبقرية حكومتكم في الأساليب والكيفيات التي ستتعاملون بها في تسيير هذا الإرث المأساوي الكبير الناجم عن التدمير الشامل والمنظم للمنجزات والمكتسبات طوال عشرية كاملة وثقتنا كبيرة فيكم وفي برنامجكم المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد عزيز بوتفليقة للخروج بسرعة من هذا النفق المظلم.

سيادة الرئيس، من خلال تصفحنا لبرنامجكم لاحظنا الاهتمام الكبير الذي أوليتموه لقطاع العدالة والمنهجية التي اعتمدموها للتعامل معها وإن سجل

نصاب بالملل لتكرار الموضوع؟ نقولها صراحة لا! لأن أكبر مشكل يعانيه سكان الجنوب اليوم هو فاتورة الكهرباء التي تجاوزت لدى غالبية السكان مدخولهم الشهري وأكبر خدمة يمكن أن تقدم لهؤلاء هي تناول الموضوع بجدية وبمسؤولية وبقرار سياسي لأن في الحقيقة لا نتصور تنمية في المنطقة مهما كان نوعها صناعية أو فلاحية أو حتى في مجال الخدمات مع بقاء الأسعار كما هي وأقولها صراحة إذا لم تتم هذه المراجعة فمعنى ذلك أننا حكمنا على هذه المناطق بالتخلف والإقصاء إلى الأبد، وهنا أيضا أسجل ارتياح سكان المنطقة عند سماعهم لردكم حول الموضوع ويأملون التكفل به قرارا وتنفيذا.

السيد رئيس الحكومة، موضوع آخر لا بد من تناوله لأنه طارئ ويحتاج إلى حلول عاجلة ويتمثل في صعود المياه في مناطق واد سوف، واد ريغ، ورقلة وهي مناطق مهددة بالمسح من جغرافية المنطقة فلاحيا (النخيل) وعمرانيا (المساكن) وقد كان لمجلسنا - من خلال لجنة التجهيز - فرصة للاطلاع ميدانيا على المخاطر المحدقة بهذه المناطق وإذا لم تتخذ حلول عاجلة مع العلم أن التكلفة ليست كبيرة وهي في متناولنا اليوم وقد يصبح الأمر أعقد أو مستحيلا إذا أجل الموضوع.

وما دمت في صدد الكلام عن المنطقة الجنوبية من البلاد فلا بأس من التذكير أن قطاعات كثيرة بلغت بها درجة التدهور إلى مستويات خطيرة جدا وتحتاج اليوم إلى مبادرات استعجالية كفيلا ببعث الحياة فيها من جديد.

زملائي زميلاتي، الحدث الذي عاشته الجزائر هذا الأسبوع كان رياضيا نظرا للإنجاز الكبير الذي حققه رياضيوننا في سيدني، ونغتنم هذه المناسبة لنحييهم تحية إجلال وتقدير وندعو إلى ضرورة التكفل أكثر برياضيينا في النخبة لأن مثل هذه الإنجازات لا تقدر بثمن.

كما كان الحدث رياضيا أيضا في نهاية الأسبوع الفارط في ورقلة وتمثل في الانتصار الكبير الذي

الشعب وكذا الفعالية الاقتصادية هي التي تبرر إصلاح القطاع العمومي الاقتصادي بجدية ومسؤولية.

السيد الرئيس، كل قطاع في حاجة إلى إصلاح فكل القطاعات في حاجة إلى تطور وتكيف مع العصر وفي حاجة إلى منظومة قانونية متطورة، فاعلة وقادرة على الاستجابة لكل المستجدات وحكومتم اليوم أمام تحدي إحداث استنفار شامل لدى كل المؤسسات للخروج من حالة الركود والانتظار.

وهنا سيدي رئيس الحكومة، أغتنم الفرصة للكلام عن بعض القضايا حتى وإن أخذت طابعا إقليميا فهي وطنية في بعدها، أتكلم هنا من واقع المنتخب الحامل لهموم منتخبيه.

هناك مشاريع تكلمت عنها كل الحكومات السابقة ولكن مع مرور الوقت تأكد لدى سكان الجنوب أن الكلام عنها كان للاستهلاك فقط، أذكر على سبيل المثال:

1 - مشروع استراتيجي هام للسكة الحديدية بتفرت، حاسي مسعود وورقلة بدأت الأشغال فيه وتوقفت ثم استأنفت وتوقفت وهو يراوح مكانه وأعفي نفسي وإياكم من تعداد المزايا الاقتصادية والاجتماعية للمشروع.

2 - صندوق الجنوب الذي قيل حوله الكثير وأسأل الكثير من الحبر وتعددت حوله التصريحات والوعود ولكن الحقيقة أن الدوران كان في حلقة مفرغة لماذا؟

أولا: - لغياب الشفافية حوله.

- غياب إرادة حسنة وسليمة تهدف إلى حسن استغلاله.

لهذا نأمل السيد رئيس الحكومة متابعتكم الشخصية للموضوع واتخاذ القرارات اللازمة والسريعة حوله، والرد الذي جئتم به في مداخلتكم أمام المجلس الشعبي الوطني بعث الأمل من جديد حول الموضوع. السيدات والسادة أعضاء المجلس،

3 - هل يمكن أن نتصور يوما أننا قلنا ما فيه الكفاية حول موضوع تسعيرة الكهرباء أو أن

أهنئ السادة، الدكتور محي الدين عميمور والسيد عبد العزيز بلخادم وكذلك الدكتور عبد المؤمن على تعيينهم وزراء في هذه الحكومة وأتمنى لكل الفريق الحكومي النجاح والتوفيق في أداء مهمتهم. زميلاتي زملائي الأفاضل، السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

أعبر من البداية عن تأييدي وتقديري الكامل للبرنامج المعروض علينا.

أولا، لكونه مشروعا تصوريا تنفيذيا وتطبيقيا لبرنامج سياسي مصادق عليه من طرف الشعب. ثانيا، لكون هذا المشروع يتميز أيضا بالواقعية والموضوعية في طرح المشاكل والقضايا الأساسية التي يمر بها المجتمع الجزائري كما يتميز أيضا بالاقترحات العديدة والمتنوعة والمحددة - أحيانا - زمنيا لحلها.

بالإضافة إلى ذلك يتميز المشروع بمنهجية تستحق التنويه والتقدير في معالجته لمختلف المعطيات المذكورة، الشيء الذي ينم عن ترتيب للأولويات ووضوح الأهداف المتوخاة وينم أيضا عن عزيمة قوية من أجل تحقيق هذه الأهداف.

لقد تبين لي - سيدي رئيس الحكومة - من خلال تدخلات السادة النواب في المجلس الشعبي وخاصة ردمك عليها أن جوانب كثيرة من هذا المشروع ليست واردة على سبيل الحصر وبالتالي جاء في ردمك عليها الكثير من الانشغالات التي - في الحقيقة - لا تستدعي التطرق إليها، ولكن أخشى أن تقع ملاحظاتي التالية تحت طائلة التكرار وإنني لا أقصدها وأقدمها كالتالي:

بالنسبة للجزء الأول المتعلق بدعم الوثام المدني وتعزيز دولة القانون، نعلم جميعا السيد رئيس الحكومة، أن الدستور قد حدد على سبيل الحصر جملة من القوانين العضوية منها ما هو مذكور في المادة 123 من الدستور كقانون الإعلام، والقانون الأساسي للقضاء وقانون الإطار الخاص بقوانين المالية والقانون المتعلق بالأمن الوطني، ومنها ما هو مذكور في مواد أخرى مثل المادة 92 المتعلقة بالقانون العضوي المنظم لحالة الاستعجال وحالة

حقوقه فريق شبيبة بني ثور بورقلة. (تصفيق). بتأهلها لنهائي كأس الجزائر لأول مرة في تاريخ ورقلة والجنوب قاطبة ولهؤلاء الشباب نقدم أخلص التهاني وأصدق التمنيات لهم بمزيد من الانتصارات وندعو من جديد إلى ضرورة التكفل الحقيقي بهؤلاء الشباب لكي لا تصبح هذه الانتصارات طفرات ظرفية أو حوادث سير كما يخلو للبعض تسميتها، فرجائي - السيد رئيس الحكومة - أن تتمكن الفرق التي وصلت إلى القسم الوطني الأول على مستوى ولايات الجنوب للحصول على القدر الكافي من الاهتمام بتوفير الحد الأدنى من العدالة في توزيع الإمكانيات قصد تساوي الفرص وتكافئها. السيد رئيس الحكومة، أملنا كبير فيكم ليس لأن برنامجكم جاء شاملا..

السيد الرئيس: نمحك دقيقة واحدة لإتمام تدخلك.

السيد محمد خاخة: شكرا السيد الرئيس. أملنا كبير فيكم ليس لأن برنامجكم جاء شاملا متضمنا لمختلف الانشغالات ومشخصا لجميع المشاكل وإنما لأن ما جئتم به في مداخلتكم الشاملة أمام المجلس الشعبي الوطني كان أشمل وأعطى إجابات شافية وكاملة عبرت بصدق عن الرؤية الواضحة والواعدة لمستقبل البلاد. وفي الأخير نتمنى لكم التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خاخة وأحيل الكلمة الآن إلى السيد لمين شريط فليتفضل.

السيد لمين شريط: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، أهنئكم على تعيينكم رئيسا للحكومة الجزائرية وعلى الثقة التي وضعها فيكم فخامة رئيس الجمهورية، كما

واقترحات، لكن أتساءل - السيد رئيس الحكومة -
 عما إذا كان من الممكن التفكير في تشريع بخصوص
 هذه المسألة، تعلمون أنه يوجد مرسوم رئاسي
 قد صدر خلال الثمانينات يحمل عنوان «علاقة
 المواطن بالإدارة»، هذا المرسوم في الحقيقة لم
 يطبق نظرا للأسباب والأحداث التي عرفت الجزائر
 وأيضا لأنه مجهول من طرف الإدارة أحيانا ومن
 طرف المواطنين عموما، فإذا تعذر إيجاد حل لهذا
 الإشكال عن طريق تشريع عام بالشكل الذي هو
 عليه فيمكن على الأقل إحياء العمل بهذا المرسوم
 ونشره وتعميمه على المستوى الشعبي حتى نعالج
 المشاكل الواردة في البرنامج بخصوص علاقة
 المواطن بالإدارة وتحسين الخدمات والأعمال،
 يعني المرافق العمومية ككل، هذا بخصوص المحور
 الأول وهناك ملاحظات بسيطة بخصوص الجوانب
 الأخرى من البرنامج أذكرها باختصار وأؤيد رأي
 زملائي الذين سبقوني لذكرها، مثلا فيما يخص
 التربية والتكوين والبحث العلمي وردت أفكار ومحاو
 ر جيدة من أجل رد الاعتبار للقطاع والنهوض به
 وعصرنته لكن لا يوجد ضمن محاور البرنامج
 - بشكل واضح - عزم على رد الاعتبار للمعلم
 وللأستاذ وللمكون وللباحث في حين أن الإنسان
 هو المعول عليه أساسا لإنجاح وأداء المهام المزمع
 القيام بها في هذا القطاع، ولاحظت في برنامج
 - السيد رئيس الحكومة - أن محاربة الآفات
 الاجتماعية من رشوة ومحاباة ومحسوبية
 وانحراف.. إلخ يتم بالأساس من خلال التربية
 والتكوين والرقى بالقيم وأنا شخصيا أرى أنه الحل
 الأساسي والجذري حتى وإن لم يكن كافيا، لكن
 كيف يمكن أن ننتظر من المدرسة والمعلم أن يحارب
 هذه الآفات إذا كانت الظروف - ربما - تدعوه إلى
 الوقوع فيها أي في نفس الآفات، إذن هذه ملاحظة
 أتفق فيها مع الزملاء.

مسألة أخرى، لقد ورد شيء جميل بخصوص
 الثقافة لكنني لم أجد شيئا حول الكتاب - حسب
 اطلاعي طبعا - وفي تقديري أننا في حاجة إلى
 سياسة وطنية للكتاب، فقد سمعنا مؤخرا باهتمامات

الحصار مثلا.
 ومن المعلوم أيضا أن القوانين العضوية هي
 قوانين أساسية ومكملة للدستور مباشرة وعلى
 ضوءها تبني دولة القانون مثلما تبني على الدستور،
 وعادة ما تصدر القوانين العضوية بعد الدستور،
 دون أي تأخر لمرتبها ولتعلقها بالحقوق والحريات
 الفردية ولشريعة عمل السلطات العمومية ككل،
 والسؤال المطروح - سيدي رئيس الحكومة - أنه
 في الجزائر وبعد 3 سنوات من صدور الدستور
 - ما عدا ذكركم للقانون الأساسي للقضاء - لا يتبين
 متى ستستكمل هذه المنظومة القانونية؟ وذلك
 دعما لبناء دولة القانون في إطار المسعى الذي
 حددتموه في البرنامج وأعطيتموه المرتبة الأولى
 في هذا البرنامج، هذه الملاحظة الأولى، أما
 الملاحظة الثانية فهي تخص العدالة، أنوه بكل
 ما ورد بخصوص العدالة وخاصة العزم على حل
 مشكل القانون الأساسي للقضاء وضرورة تكوين
 مساعدي العدالة وكذلك شركائها من محامين
 وموثقين ومحضرين وتحسين مستواهم في هذا
 الإطار. وبهذا الصدد وفي رأيي أن إعادة النظر في
 القوانين المنظمة لهذه المهن وخاصة قانون
 المحاماة تفرض نفسها، لأن النظرة الاجتماعية التي
 يتميز بها قانون المحاماة - نظرا للظروف التي
 وضع فيها - ربما أضرت بالعدالة في ذلك الوقت
 وفي تقديري أن المجتمع ربما قد يخسر أكثر مما
 يربح من هذه النظرة، الأمر الذي يحتاج ربما إلى
 إعادة تنظيم لهذا الأمر بالخصوص.

أريد أن أنوه بإدراج قانون تعويض الخطأ
 القضائي، هذه المسألة في الحقيقة تستحق التقدير
 والتنويه وكان مطلبا دائما لجميع القانونيين
 وجميع المعنيين بالعدالة وكذلك إعادة النظر في
 قانون المساعدة القضائية فهو الآخر يحتاج إلى
 إعادة نظر عاجلة وكذلك قانون السجون وجملة
 القوانين الأخرى بالدرجة الثانية.

ملاحظة ثالثة تتعلق بتحسين خدمات الإدارة
 والمرافق العمومية، في الحقيقة أن ما ورد في هذا
 الجزء من البرنامج مهم جدا كأفكار وتصورات

الحالية، هذه فيما يخص النقطة الأولى. أما النقطة الثانية فهي عن ضرورة تقديم قانون تسوية الميزانية وهذا في رأيي.. يبدو لي السيد رئيس الحكومة أنه المظهر الأساسي لمدى احترام إرادة البرلمان من طرف السلطة التنفيذية ومدى الحرص على حسن إدارة وتسيير النفقات العمومية. في الأخير سيدي الرئيس، وهو ليس تدخلا ولكنه مجرد تساؤل في هذه النقطة دائما، هل هناك تفكير في إنجاز مقر للبرلمان الجزائري من أجل - بطبيعة الحال - الاستجابة إلى مستلزمات الوظيفة التشريعية للدولة التي تحتاج إلى مرافق وإلى ضروريات تمكن من تحسينها ومن رفع الأداء التشريعي في المجتمع. يبدو أن الفكرة كانت مطروحة قديما ولكن إلى حد الآن أين وصل التفكير بخصوص هذا الموضوع؟ شكرا سيدي الرئيس وللزملاء الأفاضل.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لمين شريط وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد عليوي فليتفضل مشكورا.

السيد محمد عليوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، السادة زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أتقدم بأحر التهاني للسيد رئيس الحكومة على الثقة المزدوجة، الثقة التي أحرزها من طرف السيد رئيس الجمهورية وثقة التصويت من طرف المجلس الشعبي الوطني وأبادله تحيات خالصة من أولئك الذين كان لهم الفضل في الدفاع عن هذا الوطن العزيز، واليوم وبعد التغييرات الجذرية التي عرفتها الساحة الوطنية على مختلف المستويات، والتحويلات العميقة في كنف الوثام المدني الذي اعتبره أحد أرقى أشكال الديمقراطية

السيد رئيس الجمهورية بهذا الموضوع ورأينا من خلال المعرض اهتمام المواطنين بهذه المسألة ولكن البرنامج يخلو من سياسة واضحة ومفصلة عند الضرورة بخصوص هذه المسألة وفي رأيي أنها تحتاج إلى إثراء.

جاء في البرنامج أن حجم الأعباء الاجتماعية - وهي ثقيلة - تعيق ولا تشجع الاستثمار بالإضافة إلى أنها لا تحسن الأوضاع المالية للنظم الاجتماعية. في الحقيقة إن هذا الكلام صحيح وأعتقد أن حل هذه المشكلة سيفتح آفاقا جديدة وكثيرة جدا للتشغيل خاصة على مستوى التجارة الصغيرة أو على مستوى المهن الحرة لأن من المعلوم أن كثيرا من الممارسات في هذا الإطار تتم خارج القانون وربما تخفيف هذه المسألة قد يكشف هذه الأشياء وبالتالي يتم في عالم القانون بشكل واضح.

أخيرا أعود إلى المحور الأول وهو المحور المتعلق بدعم الوثام المدني ودولة القانون، فقد لفت انتباهي ما ورد في الفقرة 5 منه المتعلقة بتعزيز شفافية العمل الحكومي، في الحقيقة أعتقد أنه لأول مرة يتطرق برنامج حكومي إلى علاقة الحكومة مع السلطات الأخرى كالسلطة القضائية والسلطة التشريعية وأتمنى أن يصبح هذا الأمر سنة مستقبلا لأن القضية هي دائما محل اهتمام في كل المجتمعات ومعالجتها ضمن البرامج الحكومية وهي أيضا مسألة جديرة بالتقدير والاحترام وطالما أن الحكومة تسعى إلى تعزيز شفافية العمل الحكومي فإنني أرى أن هذا يتحقق بأشياء أساسية منها ما ورد في البرنامج ومنها ما ذكرتموه سيدي رئيس الحكومة في تدخلكم ولكن بإصدار قوانين أخرى، كوضع القانون العضوي لقوانين المالية لأنه من المعروف أن الحياة البرلمانية في كل الأمم تقوم أساسا على هذا القطاع سواء من الجانب المالي أو جانب النفقات العمومية أو جانب الإنجازات.. إلخ فوضع القانون العضوي للقوانين المالية أصبح - في رأيي - ضرورة لا بد منها لأن قانون 89 لم يعد في الحقيقة مقبولا في المرحلة

الحديثة، لارتكازه على المبادئ الإنسانية وهي نبذ العنف وتغليب الحوار العقلاني من أجل المصلحة العليا للبلاد ويضع الخلاف جانبا، هذا المكسب الذي لا زلنا نعلق عليه آمالا واسعة لإخراج الجزائر من الدوامة العابرة التي كادت أن تعصف بها وباقتصاد يعرف اختلالا هيكليا، لأن التجارب الماضية لم ترق إلى مستوى طموحات المجتمع فكانت أغلبها إن لم نقل مجملها خلال العقدين الماضيين مطية الإخفاق.

وبالإصلاحات الجذرية والهيكلية التي تعرفها البلاد في عهد الوثام المدني المبنية على الإمكانيات الوطنية المتاحة، والاعتماد على القدرات الخلاقة للمجتمع وتثمين عمل الإنسان والاستثمار فيه والفهم الجيد لأدائه والقناعة بالإمكانيات الوطنية على رفع التحدي في مختلف المستويات لنتخلص من الاعتماد كليا على موارد المحروقات، خاصة إذا أدركنا أن قطاعات استراتيجية تحتاج إلى دعم وإسناد مستمر تكون البديل في المستقبل الذي بلا شك سيكون أكثر جذرية وعقلانية في المعاملات الاقتصادية الدولية.

كما أرى أنه من المفيد بمكان التطرق إلى بعد النظر في التخطيط لاقتصادنا يمتد لأجيال قادمة، وبرنامج الحكومة واسع الأفق مهتم بجميع المراحل والمجالات الوطنية، لذا نريده برنامجا للتواصل في البناء والتطور والتقدم، وفق سياسة منصفة ومتكاملة.

فمتى نعي أن البناء ينطلق من معادلة الثقة والإخلاص في العمل وتغليب المصلحة الوطنية وتثمين وتدعيم مكاسب الوثام المدني من خلال جملة من الإجراءات القانونية والإصلاحات الإدارية ورد الاعتبار للمواطن في المعاملات اليومية، لأن ما ننجزه هو لنا ولأبنائنا ولجيل المستقبل، والفخر يعود على كل من عمل وساهم. لعلي بهذه المداخلة أريد أن ألقى بعض الضوء على القطاع الفلاحي الذي يرتكز على التواصل في العمل وتوفير الوسائل الضرورية في الأوقات المناسبة، وقبل هذا وذاك يجب علينا التأكيد على حل إشكالية

العقار الفلاحي.

وهنا نقول إن برنامج السيد رئيس الحكومة يعتبر أول برنامج حكومة يتطرق إلى ضرورة حل إشكال العقار الفلاحي وتنظيمه، وهنا يكون تدخلنا وإسهامنا بالتأكيد على حتمية إيجاد حل ناجع وفعال لا يقصى فيه الفلاح المتواجد على الأرض بأي حال من الأحوال، مادامت الأرض ملكا للدولة، وفي ذات الوقت نؤكد على الشراكة التي تطرق إليها البرنامج على أن لا تكون على حساب الفلاح، بل تساعده على تحقيق الهدف الأسمى وهو الأمن الغذائي، وهذا الهدف يتطلب بدوره ميكانزمات أساسية ومحيطا ديناميكيا وفعالا يستجيب لكل متطلبات العمل الفلاحي، من تمويل وتموين ودعم وإسناد وتبريد وتخزين، وتكييف، لأن هذه الأمور جزء لا يتجزأ من العملية الزراعية المتكاملة، وقبل دراسة مشكل العقار، يجب أن يكون قانون العقار منطقيا لا مجال فيه للخبط والفراغ القانوني، أولا أن تصفى كل النزاعات بين المستثمرين الفلاحين والنظر إلى حالة التقسيم الداخلي، وتمليك الفلاحين المتواجدين عليها، مسح الأراضي الفلاحية لتحديد الوعاء العقاري بكل دقة أي (service du cadastre)، عدم تناقض القانون العقاري مع قانون التهيئة العمرانية، الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي ومنع التوسع العمراني الفوضوي والغير المدروس على حساب الأراضي الزراعية، مسح وتخفيف ديون الفلاحين لانطلاقة واعدة خاصة الفوائد التي كانت ترتفع باستمرار، التطهير المالي للمزارع النموذجية لتقوم بالدور المنوط بها وتطهيرها من السكان اللاشعبيين.

- تشجيع التعاونيات الفلاحية عن طريق سن قانون يلائم عملها كمحيط صحي.

- ضرورة سن قانون للسهوب لحمايتها من الحرث الفوضوي ومختلف الأعمال التي تؤدي إلى تلف الغطاء النباتي.

- حماية الثروة الحيوانية بشكل جدي، وتدعيم المربين بالبيطريين والإطار المناسب لتكاثر هذه الثروة وحمايتها، خاصة الإبل والغنم والأبقار.

إن التأكيد على الدور الفعال الذي يجب أن يلعبه القطاع الفلاحي والريف عامة يأتي من قناعتنا أن البديل الوحيد والأوحد للبترو، وبإمكاننا تحقيق ذلك إن وضعنا سياسة زراعية ثابتة تستثمر في الإنسان محور كل تنمية، وتفي بالحاجات الضرورية لقطاع استراتيجي كالزراعة.

إلى جانب هذا نرى أن الريف يمكنه أن يحدث نزوحا عكسيا إن وزعنا الاستثمارات الداخلية والأجنبية بعدل في مختلف التنمية الداخلية فمنصب الشغل والسكن هما أهم عوامل النزوح.

وتبقى قناعتنا الثابتة أن برنامج السيد رئيس الحكومة قد تطرق إلى كثير من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتمت دراستها بكل جدية، وهذا ما أدركناه من خلال القراءة المتأنية للبرنامج. وتأكيدنا على بعض النقاط هو من باب حرصنا على الارتقاء بالاقتصاد إلى مصاف الدول المتقدمة، والتي تولي اهتماما خاصا للفلاحة، بل تدعمها وتسندها في كل الأحوال، وتضع كل التسهيلات للفلاح والمواو والمربي.

كما نشير على هامش هذا التدخل إلى قطاعات أخرى لا تقل أهمية عن القطاع الفلاحي وهي: تكثيف البرامج الدينية والتربوية لتساهم في تدعيم الوئام المدني وتخلق تقاليد التسامح وتساعد على شرح أهداف برنامج الحكومة.

ضرورة رفع الأذان في التلفزة بالقناة الوطنية والفضائية، كما هو الحال في كل الدول العربية والإسلامية.

السيد الرئيس: يبدو لي أنك أنهيت تدخلك، هل تريد أن نضيف لك نصف دقيقة؟

السيد محمد عليوي: لم يبق لي إلا أربعة أسطر سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: تفضل.

السيد محمد عليوي: وأخيرا نرى أن الاستثمار في تطبيق البرنامج يجب أن يكون معيار النجاح كما

- تشجيع الاستصلاح وفق دراسة علمية وعقلانية، مع تدعيم التسهيلات الضرورية للمستصلحين من هياكل التبريد والتخزين والتسويق كما أن الريف عامة يتطلب جملة من الترتيبات الأساسية نذكر منها على سبيل المثال:

- البناء الريفي ليستفيد منه الفلاح، والطبقة الفقيرة.

- فك العزلة بشق الطرقات وتوصيل الكهرباء والماء وإعادة تسعيرتهما.

- توفير الإمكانيات الضرورية لاستمرار المدرسة في الريف، وتدعيمها بالوسائل البيداغوجية اللازمة كمثلياتها بالمدن خاصة في فصل الشتاء، حتى لا يكون هناك عزوف عن الدراسة.

- توسيع مجال التكوين المهني بالمناطق الريفية والنائية لأبناء الرحل والفلاحين، واستغلال فائض الأراضي الزراعية لامتصاص البطالة في أوساط هذه الشريحة.

- إنشاء مراكز في الأرياف لجامعة التكوين المتواصل.

- توفير الهياكل الصحية في الأرياف وتدعيمها بالمعدات اللازمة والأخصائيين والوسائل المادية في شتى الاختصاصات والأمراض.

- كما أننا نؤكد على ضرورة إنشاء نشرات وصحف مختصة في الريف لإظهار مشاكل هذه الشريحة من المجتمع وهذا ينصب في فحوى البرنامج الذي يؤكد على تطوير الصحافة، وجعلها وسيلة للتعبير عن مشاكل المواطنين والإجابة على انشغالاتهم.

- تشجيع الاستثمار في الريف لإيجاد فرص العمل وامتصاص البطالة وإدماج الريف في العجلة الاقتصادية.

- ترشيد توزيع المياه بين الزراعة وحاجيات السكان، مع تخصيص بعض السدود لزيادة المساحات المسقية، باعتبار أن بلادنا تقع في منطقة شبه جافة ومناخ شبه قاري.

- ضرورة توسيع شبكة المواصلات بالهاتف النقل لما له من فائدة كبيرة وخاصة في الأرياف في الظروف الأمنية الصعبة.

للفقهاء ومن أتى بهذه السياسة وهذا كل شيء، بقي أن أقول على كل حال بعض الملاحظات خاصة وأن قضيتنا قضية تفتح المشاكل خاصة وأننا نعاني أزمات وأزمتنا في حقيقة الأمر طالت كثيرا، يعني أنها أزمة مزمنة وأنا شخصا وكمناضلين بما في ذلك أنت رئيس المجلس تعرف جيدا هذه القضية، فمنذ سنة 1953 ونحن في أزمات ولم تنته، فقد تغيرت المراحل وتغيرت القيادات وتغير الأشخاص ولكن الأزمة لم تنته ولهذا فأنا أقول للسيد رئيس الحكومة السيد علي بن فليس بأننا ندعوا لك بالصبر وندعوا لك إن شاء بأن يعينك الله وكما يقال بالفرنسية (je te plains) في هذه الظروف القاسية والصعبة لأنك تقود في باخرة أنت والرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الربان المسؤول ونائبه، في باخرة تتلاطم وتضربها الأمواج شمالا ويمينا وأنتما تريدان أن تخرجا بها إلى شاطئ الأمان. ولكن هذه الباخرة مليئة كثيرا بأبطال وبأناس يمكننا أن نطلق عليهم - على كل حال - إسم الانتهازيين فهناك أعداء الثورة ويوجد الكثير والكثير ومن كل شيء وعلى كل حال لدينا مبدأ عرفناه في الثورة والكثير هنا هم من الزملاء والرفقاء وأقول «زملاء ورفقاء» حتى تكون الأمور واضحة خاصة وأنه في ثورتنا ممنوع أن تطلب المسؤولية وممنوع أن ترفضها وإذا حدث وتحملت يجب أن تموت معها لا أكثر ولا أقل ولهذا نرجو لكم على كل حال النجاح والعمل الدائم ونحن كمجاهدين - على كل حال - معكم حتى توفوا إن شاء الله بالأمانة وما في ذلك شك، فمنذ سنة 53 ونحن في أزمات، أزمة وراء أزمة وأزمة وراء أزمة، حتى في وقت الثورة وحتى أثناء الاستقلال وحتى بعد ذلك وحتى غدا.. (ضحك).. لا فهذا هو الواقع ولكن لاحظنا وشاهدنا فقد طال عمرنا وعشنا كل هذه المراحل معها وواكبناها، فقد شاهدنا كل هذه المراحل ولكن الجزائر تتقدم بخطوات ثقيلة وبطيئة ولكنها تتقدم بخطوات إلى الأمام، وعليه فالله معكم والسلام عليكم.

(تصفيق).

هو مستوى النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية. وأن يكون التنافس في خدمة المجتمع هو الغاية. ونتمنى لسيادة رئيس الحكومة والطاغم الحكومي كل التوفيق في تطبيق هذا البرنامج المتكامل، الذي يأخذ في الحسبان الجانب الاجتماعي على غرار الدول المتقدمة، ويتمسك بالحوار كأسلوب حضاري لحل المشاكل والاستفادة من الرأي الآخر للتطور، وهذا هو الوثام.

وفقكم الله وسدد خطاكم لتحقيق السلم والأمن وتجسيد الوثام.
والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج محمد عليوي وأحيل الكلمة إلى السيد بوطويقة بن حليمة فليتفضل مشكورا.

السيد بوطويقة بن حليمة: شكرا سيدي الرئيس. الخسارة مع الرجال تسمى ربحا وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: نعم؟

السيد بوطويقة بن حليمة: الخسارة مع الرجال تسمى ربحا سيدي الرئيس وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوطويقة بن حليمة وأحيل الكلمة إلى السيد الطاهر زبيري فليتفضل.

السيد طاهر زبيري: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، الأخ الرئيس بودي في الحقيقة أن أقول كلمات، وقد كدت أن أنسحب وألغي كلمتي ولكنه من الضروري أن أقول كلمات أهنئ فيها رئيس الحكومة السيد علي بن فليس وإننا لمتفائلون كثيرا به، فإذا كنت سأقول كلمات فإنني سأقول بأن المسؤولية جد صعبة وثقيلة والمشقة كبيرة نظرا.. لأنني أقيس وأترك المسائل الاقتصادية والسياسية والقوانين

وإعادة الاعتبار له والثقة في الدولة وجعل المواطن يثق فيها فلا بد من الصرامة والمراقبة والضرب بيد من حديد على من تسول له نفسه التلاعب بالمواطنين وإني أرى من خلال هذا يختبر شعار «العزة والكرامة». فالمواطن سيدي رئيس الحكومة، يهان في الإدارة ويحتقر من خلال البيروقراطية والرشوة والمحسوبية التي يعرف بتفشيها في مختلف القطاعات.

وعليه فلا بد من ثورة على الراشدين والمرتشين والمحسوبين والمحتقرين ولا بد أن يشعر المواطن حقيقة بهذه الثورة ويشترك فيها.

(3) فيما يخص إعادة الاعتبار للجماعات المحلية: - أرى الإسراع قدر الإمكان في تقديم قانوني البلدية والولاية،

- إعطاء صلاحيات واسعة للمجالس البلدية والولائية،

- ولايسعني إلا أن أثنى ماجاء في المشروع في هذا الميدان.

(4) فيما يخص تعزيز شفافية العمل الحكومي، يجب أن تكون الشفافية في كل الميادين في الحكومة وعلى المستوى المحلي وخاصة ماله علاقة بالمواطن سواء كان له أو عليه.

(5) الطاقة والمناجم، وأكتفي هنا بما يشغل المواطن، إن النظر من زاوية مداخل متزايدة وقابلية استمرار الأموال للدولة من الداخل يضر بالمواطن، وهو يضره بالفعل الآن ويثقل كاهله ويحق لنا أن نرفع انشغال المواطن في هذا الميدان المتمثل في عدم استطاعته دفع فاتورة الكهرباء في الجنوب خاصة في فصل الصيف ودفع فاتورة الغاز شتاءً بالنسبة للمناطق التي يبدأ فيها الشتاء ابتداء من شهر أكتوبر - هذا الشهر - إلى شهر ماي أو جوان أحيانا وأذكر على سبيل المثال بعض المناطق من الوطن منها: آفلو، البيض، الجلفة وكل المدن والقرى التي تقع في هذا الخط من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية.

وبناء عليه لا بد للحكومة أن تجد الحل لهذا المشكل.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطاهر زبيري والكلمة الآن للسيد عبد القادر فضيلي فليتفضل.

السيد عبد القادر فضيلي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس المجلس الموقر، معالي رئيس الحكومة المحترم، زملائي، زميلاتي، السادة الحضور. بادئ ذي بدء لا يفوتني في البداية أن أهني السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي على ما نالوه من ثقة، ويبدو أن هذه الحكومة وجه خير علينا خاصة وأنها تزامنت مع رفع أسعار البترول وهطول الأمطار في جميع التراب الوطني وحتى دخولها إلى هذه القاعة تزامن مع التتويج بالذهب في سيديني وباختصار وربحا للوقت لدي بعض الملاحظات تتمثل فيما يلي:

(1) فيما يتعلق بتطبيق توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة.

أ - يجب مراقبة العدالة بالعدالة بخلق جهاز يراقب كل ما يتعلق بالأحكام ومدى مطابقتها للقانون تجنباً للانحرافات التي وقعت ويمكن أن تقع.

ب - فيما يخص تنفيذ الأحكام فإنني أرى أن هذا الجانب أصبح الشغل الشاغل للمواطن فمن جهة يبتهج المواطن بالحكم النهائي الذي حصل عليه ومن جهة أخرى سرعان ما يخيب أمله في تنفيذ حكمه، خاصة أن التنفيذ موكول إلى قطاع خاص تقول بعض مصالح العدالة أنه لا علاقة لها به، بل والأخطر من هذا فإن بعض المنفذين أقول بعض المنفذين يتولون تنفيذ الحكم من المواطن الذي له الحكم، وفي نفس الوقت يتصلون بخصمه ليخلقوا له إشكالا قانونيا وطبعاً هذا بمقابل!!! ولهذا فإنني أرى أن يوضع حد لمثل هذه التصرفات بتوضيح الأحكام النهائية دون ثغرات أو إيجاد صيغة قانونية لتنفيذ الأحكام فور اتخاذها أو مراقبة هؤلاء المتلاعبين بأحكام العدالة تدعيماً لدولة القانون.

(2) فيما يتعلق بتحسين المرفق العام، وبما أن هذه الإجراءات الهدف منها تحسين خدمة المواطن

أودت بضياح ما يقرب من 1000 رأس في قرية واحدة فقط.

7 - فيما يخص التهيئة الإقليمية والتخطيط الإقليمي، فإنني أريد في هذا الميدان أن أسأل إن كان التقسيم الإداري يدخل في هذا الميدان باعتبار أن التقسيم الإداري يعتبر برنامج عمل بالنسبة لبعض المدن المحرومة.

فيما يخص المدرسة العصرية، ما تجدر الإشارة إليه هو عدم المساس بديمقراطية التعليم ومجانيتها. ونحن متفوقون مع الحكومة فيما ذهبت إليه في البرنامج لكن يجب الاعتناء بالمعلم أولا وإعطائه الأهمية القصوى في عملية الإصلاح من حيث رفع أجره، وأشير هنا دون الإنقاص من الآخرين إلى أنه إذا كان أحد يقوم بواجبه في الوظيفة العمومي فإنه المعلم رغم كل العيوب الموجودة في هذا القطاع، إذن عليكم الرفع من أجر ومعنويات هذا الذي يصنع العقول.

كما أقترح أن تستبدل اللغة الفرنسية باللغة الإنجليزية كلغة أولى لأن التجارب أثبتت أن أطفالنا متفوقون فيها أكثر من الفرنسية وللوزارة المعنية التحقيق في ذلك.

8 - تسيير المديونية، إن الشعب الجزائري - السيد رئيس الحكومة - لينتظر بشغف مفاجأة الحكومة السارة بالتخلص أو التخفيف من هذا الكابوس الذي يسمى المديونية أو التخفيف منها على الأقل بشكل يسمح بالتحكم فيها لا التحكم فيها وليس ذلك بعزيز على حكومتكم السيد بن فليس...

السيد الرئيس: أضيفوا له نصف دقيقة، فلا بأس في ذلك.

السيد عبد القادر فضيلي: سيدي رئيس الحكومة، بقيت ملاحظة ما قبل الأخيرة وهي أن الشعب عانى ويلات انخفاض الموارد البترولية وذاق مرارتها ويريد الآن أن يذوق ويشعر ولو قليلا بارتفاع هذه الموارد، ومبادرة 2000 دج لكل طفل متمدرس جديدة بالتنويه لكن تبقى غير كافية بالنسبة للفقراء والمحرومين و...

مع العلم أن أسعار الغاز والكهرباء تضاعفت إلى حدود اللامعقول حتى أصبح المواطن لا يطبقها تماما.

6 - فيما يتعلق بالأمن الغذائي، نظرا للثمن الباهظ وتأثيره على قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني لا بد من التركيز على مايلي:
أ- مراقبة الاستثمار من بعض المتلاعبين في هذا الميدان.

ب- جعل الفلاحة ذات أولوية في العمل الحكومي.
ج: تأجيل إعادة إدماج المنتجات الفلاحية في الوعاء الضريبي خاصة وأنه جاء في البرنامج - جعل الوعاء الضريبي - على الأقل في الوقت الحالي أو يجب أن لا يكون ذلك في المدى المتوسط.
- الإسراع في توضيح الوضع القانوني للعقار الفلاحي.

- تدعيم مربى الماشية وبالإضافة إلى حماية السهوب، يجب كذلك حماية الأراضي الصحراوية التي تعتبر مناطق راحة لمناطق السهوب خاصة في فصل الخريف والشتاء وهذا في ميدان الرعي ولا بد من التنبيه بأن الحرث الفوضوي في السهوب والأراضي الصحراوية قد أدى إلى التصحر وتخريب البيئة إلى حد الكارثة.

وعليه يجب منع الحرث الفوضوي في أرض السهوب والصحراء إلا عن طريق الاستثمار والاستصلاح لا غيره مع الزيادة في حفر الآبار الرعوية في المناطق الصحراوية والسهوب.

- يجب تحديد نوع الفلاحة الاستراتيجية وإعطائها الدعم اللازم.

- جعل التدعيم فعالا مع مراقبته وعدم إعطائه إلا لمن يستحقه.

- كما يجب أن لا يكون التشجير بأنواع الفواكه على حساب الزراعات الاستراتيجية بحجة أن مردودها ضعيف، بل علينا أن نعمل على تطويره بدل التخلي عنه وأرجو - سيدي رئيس الحكومة - التكفل بالكارثة التي أحدثها الفيضان بالأمس فقط في ولاية الأغواط وتعويض الفلاحين المتضررين من موت ماشيتهم والنتائج الأولية لهذه الكارثة

كبيرة في سير المؤسسات. بعد رد الاعتبار للدولة لا بد أن تنتشر الدولة سلطتها وهيبتها على جميع أنحاء الجمهورية وأن يشعر المواطن أن هناك دولة تحميه من جهة وأن هناك قوانين يمكن أن تردعه عندما يخالفها.

على الدولة أن تعتني بالدرجة الأولى بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، وغلق وسائل الإعلام أمام النقاش العام، الحر، دليل على أن الوضعية ليست صحية. حتى الشخص يقوم مرة في السنة بالفحوص الطبية قصد تشخيص المرض ووصفه ليرى ما يمكن أن يتعرض إليه من العلاج الملائم. فإذا تركنا الوضعية بدون نقاش عام وبدون حرية تعبير، فقد تتفجر الأمور في المستقبل ولن نعرف أسباب الانفجار. لذلك فلنفتح وسائل الإعلام للمواطنين ليعبروا عن مشاغلهم وأفكارهم وآرائهم، بشرط أن يكون ذلك في إطار الدستور وقوانين الجمهورية. إنهم راشدون ويعرفون مصالحهم ومصالح البلاد والدولة لكن كل هذا لا يمكن أن يتم إلا عن طريق استقلال القضاء بطبيعة الحال. فلا بد أن نوفر للجزائريين والجزائريات قاضيا نزيها، كفؤا ومستقلا. لكن للأسف كيف يمكن للقاضي أن يتمتع بهذه المقاييس والقانون الأساسي للقضاء لا يزال قانونا استثنائيا خاصا وضع في ظروف معينة وهو المرسوم التشريعي لعام 1992 والذي عدل تعديلا جذريا القانون المعمول به قبل ذلك، والذي كان بإمكانه أن يجعل القضاء مستقلا مستقلا معقولا. وهنا أشير بأني أخشى أن تكون هناك رغبة على مستوى من المستويات تتمثل في استيلاء السلطة التنفيذية على كل السلطات. فإذا كان القضاء يسير بقانون أساسي استثنائي، فالبرلمانيون ليس لهم قانون أساسي. فالقانون الأساسي يهنا بالدرجة الأولى لضمان استقلال السلطات واستقلال القضاة وأعضاء البرلمان.

إن، إذا استولت السلطة التنفيذية على معظم السلطات وهيمن رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية فتصبح السلطة كلها في يد رجل واحد.

السيد الرئيس: انتهى وقتك وشكرا. الكلمة الآن للسيد مقران آيت العربي فليفضل مشكورا.

السيد مقران آيت العربي: السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، أيتها السيدات، أيها السادة، أستسمحكم في البداية لأعبر عن شعور خاص وهو أنني أرى زميلا في المهنة يصبح رئيسا للحكومة، فتحية خالصة للأستاذ النقيب بن فليس رئيس الحكومة.

بعد ذلك، أسجل أنه في أقل من ثلاث سنوات استقبلنا أربع حكومات، ومنذ عشر سنوات عرفنا عشر حكومات. لا بد إذن أن نتوقف وأن نبحث عن الأسباب، عن مكان العطب هل هو في النصوص؟ هل هو في الذهنيات؟ هل هو في الممارسات؟ فالحكومة تلتزم أمام البرلمان وتذهب بعد شهر، وتأتي حكومة أخرى تلتزم ببرنامج وتذهب قبل إنجازها، فلا يمكن لهذه الحكومات في هذه الحالة أن تحقق النتائج التي التزمت بها أمام البرلمان، كان بودي أن أرى الحكومة تقدم في برنامجها لنا الوضعية العامة للبلاد، وتلتزم بأرقام ومبالغ ومشاريع محددة. لكن كيف يمكن للحكومة أن تلتزم ببرنامج محدد وعمرها قد يكون محدودا جدا؟ كيف يمكن للحكومة أن تلتزم مع الغموض السائد في صلاحياتها وصلاحيات رئيسها؟ إذا كانت صلاحيات الحكومة معروفة ومحددة في الدستور، فهي غامضة في الخطاب السياسي وأصبح هناك لبس، إذ لا نعرف من يسير من، ولا من يسير ماذا، لذلك أملي أن نفكر كلنا مع بعض للوقوف على الخلل قصد إصلاحه، لتصبح الحكومات تحكم بالفعل وتسير الشؤون العامة للبلاد في الميدان، ولا تكتفي بتسيير الشؤون العادية في المكاتب. أعتقد أن هناك أولويات وأولوية الأولويات بالنسبة لي تتمثل في رد الاعتبار للدولة والمؤسسات وذلك لأن مؤسسات الدولة لا بد أن تعمل مهما كانت درجة الحرارة وقوة الرياح، وميول ورغبات الأشخاص. فالمواطن ينبغي أن يتعامل مع المؤسسات، ولو أن للأشخاص أهمية

فما فائدة الأحكام القضائية إذا كان بعض ذوي النفوذ يعملون على تعطيل تنفيذها؟ أعتقد أن الحل هو وضع قانون خاص بمعاقبة أي شخص يأمر أو يقوم بعرقلة تنفيذ حكم قضائي. وهذا مما يؤدي إلى استقلال العدالة ونزاهتها وكفاءتها وإلى تقوية الدفاع. فلا يمكن أن نتصور أبداً (والسيد رئيس الحكومة أدري بذلك) وجود عدالة مستقلة ونزيهة بدون دفاع قوي ومستقل، فكل مواطن وكلنا في هذه القاعة قد نحتاج في يوم من الأيام إلى قاض نزيه وإلى محام حر وقوي ليدافع عن حقوقنا ومصالحنا، أكتفي بهذا وشكراً لكم.

السيد الرئيس: شكراً وأحيل الكلمة الآن إلى السيد بلقاسم حمامي ولكن وددت ذكر هنا ملاحظة وهي أنه من عادتنا أن تكون هذه التدخلات مباشرة على التلفزيون وقد طرحت في هذا الصباح قضية وهي أن ألعاب سيدني ستنتهي على الساعة العاشرة، ويظهر لي أنه من المعقول أن نشتغل من الساعة العاشرة إلى غاية الساعة الثانية عشرة والنصف من منتصف النهار وهذا حرصاً على البث المباشر للتدخلات ثم نوقف أعمالنا على الساعة الثانية عشرة والنصف إن شاء الله أو الواحدة إلا ربعاً حتى نترك الجماهير تتابع هذا المهرجان، وهذا من باب التوضيح فقط والآن الكلمة للسيد بلقاسم حمامي فليتكلم.

السيد بلقاسم حمامي: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة.

نهني السيد رئيس الحكومة على الثقة التي وضعها فيه السيد رئيس الجمهورية وتنصيبه كرئيس للحكومة.

وكما رأينا فإن البرنامج شامل وكامل ولكن لدينا بعض الملاحظات فيما يخص البرنامج والتقسيم الجهوي وزيارات المسؤولين للولايات، والشيء الملاحظ والجدير بالذكر وهو أننا نجد، بعض الولايات في الجزائر تقريباً لاتولى لها

فحذار أن تصبح السلطة في يد رجل واحد. فينبغي أن توزع السلطة بين المؤسسات، لأن الإنسان مهما كان، فهو ميال إلى الاستبداد. وحتى نتفادي الاستبداد لا بد أن نعتني بتوزيع السلطات والصلاحيات: فالبرلمان على سبيل المثال قد صوت على قانون وهذا القانون منشور في الجريدة الرسمية ومن المفروض أن يدخل حيز التنفيذ وإلى حد الآن فهو قانون «معطل» وأريد أن أتكلم عن قانون المجاهد والشهيد. وأذكر هذا القانون ضمن دولة القانون فالبرلمان قد صادق عليه، وما على السلطة التنفيذية إلا أن تنفذه. وإن كانت هناك ثغرات فلها أن تقدم مشروع تعديل. وأنتقل إلى إصلاح العدالة إصلاحاً جذرياً. أنا أقول إن مشاكل العدالة في الجزائر (وغير الجزائر) معروفة. فما علينا إلا أن نتخذ القرارات وأن نعبر عن وجود إرادة سياسية قوية للإصلاح وترك العدالة تقوم بمهامها وفقاً للدستور. فالمشاكل الكبرى للعدالة يمكن تلخيصها في بعض المحاور وهي: استقلال القاضي بالدرجة الأولى وتكوينه ونزاهته. ثم ننتقل إلى ما قد يمس أي مواطن وهو الحجز لدى النظر. وهنا لا بد أن ننظر إلى الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال والتي تسمح للمحامي في أن يتدخل خلال 48 ساعة المخصصة للحجز لدى النظر. ويبقى الحبس الاحتياطي مشكلاً عويصاً. فمهما كانت نزاهة قاضي التحقيق ومهما كانت كفاءته فقد يميل إلى حبس شخص وظروف التحقيق لا تقتضي ذلك. إنني أدعو إلى تحديد الجرائم التي يسمح فيها بالحبس الاحتياطي ومنع الحبس الاحتياطي في الجرائم الأخرى. وتبقى نقطة أساسية في هذا الإصلاح وهي أن كل القضايا تأخذ مراحل كثيرة وطويلة وعندما نصل إلى التنفيذ، فيتم تأجيل التنفيذ أحياناً عن طريق الفاكس وأحياناً بمجرد مكالمات هاتفية. فتمنع بذلك الهيئات المكلفة بتنفيذ أحكام القضاء من تأدية وظيفتها وأظن أنه آن الأوان لتنفيذ الأحكام القضائية الممهورة بالصيغة التنفيذية وأن يعاقب أي مسؤول يحاول أن يعرقل تنفيذ حكم قضائي تجاري أو مدني....

وأحيانا لا نعرف إلى أين يصل كل قسم!
على كل حال، نحن نتمنى أن يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار ولا يجب الاكتفاء فقط بما نقرأه في الجرائد أو بطريقة الشكر المعبر عنه من طرف الأشخاص وإذا أردنا النظر فما علينا إلا العودة إلى المواطنين، فلقد كان لدينا ملعب معطل منذ عشرين عاما وكان الفضل والحمد لله للسيد وزير الشباب والرياضة الذي جاء وقام بالزيارة، وعليه نشكره ونقدم له جزيل الشكر والحمد لله فمن الممكن أن تكون هناك نتيجة إيجابية وقد جاءنا وزير أيضا وكان يقول لنا وهذا قصد مساعدتنا يجب عليكم أن تخفضوا من استهلاك الغاز والكهرباء ليتسنى لكم ترميم الملعب هذا في الوقت الذي يشكو فيه المواطن من عدم وجود الكهرباء، ووصل بالبعض إلى حد الخروج خارج المنزل لرؤية بعضهم البعض، فالناس تعاني الكثير يا جماعة! ألعنوا الشيطان، سبحان الله!

فنحن سيادة رئيس الحكومة، نتفاعل بكم خيرا وبالمجموعة الموجودة برفقتكم ولكن بودنا أن تتميزوا بالعدل وتعملوا على تحقيق المساواة في بلدنا بين جميع المواطنين خاصة وأن جزائرنا جزائر الشهداء وربما هناك من ذاق منكم حرارة الشهداء فقد استشهدوا - جميعهم - من أجل الجزائر فهناك من استشهد في سعيده من الصحراء وهناك من استشهد من عنابة في ولاية سعيده أيضا ومن ولاية تلمسان في سعيده كذلك وهناك من استشهد من ولاية سعيده في مدينة وهران وفي بجاية وفي أماكن أخرى. هناك أمر آخر السيد رئيس الحكومة، وهو أننا نملك أشخاصا وطنيين وأنتم تعرفونهم جيدا، ففي الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعاني المحنة، قاموا وحملوا السلاح، فهم الآن جميعهم ومعهم الحرس البلدي يعانون من إهمال تام وإذا تحدثوا يقال لهم من الذي قال لكم احملاوا السلاح؟! وأنتم على علم بالأشخاص الذين يحملون السلاح من يكونون؟ إنهم أبناء الشهداء والمجاهدين، فالיום لا يملكون أي شيء خاصة وأنه يمضون وقتهم في الجبل

الأهمية اللازمة كبقية الولايات الأخرى وأنتم على علم بهذا الشيء، فالجزائر بلد يحتوي على 48 ولاية، وهذا يعني أنها لا تحتوي فقط على مدينة تيزي وزو، وهران وعنابة، بل على جميع الولايات، فقط لا تنسوا بأن هناك ولايات تعاني الكثير وأصابها الضرر منذ بداية الإرهاب ونحن نرى الزيارات وبالأخص الزيارة الميدانية للوزراء باعتبار أن لها فائدة كبيرة للولاية وإذا حدث ولم يقيم الوزراء بأي عمل عليهم على الأقل زيارة ولاية معينة، وقد وعدنا الوزراء بالمجيء ومنذ أن قدمنا إلى هنا لم يأت أحد منهم، ولكنني أطلب من السيد رئيس الحكومة ومن خلال برنامجنا هذا أن يقوم الوزراء بزيارة لكامل الولايات ونحن نرى أن الميزانية المخصصة لها قليلة أيضا فلا داعي لذكر هذا لأنكم على علم بكل شيء، فمشكلنا اليوم يتمثل في أن الشعب يعاني الجوع فهناك من هو على متن القطار وفي طريقه للذهاب ولا يعلم ما يوجد خلفه، واليوم نتحدث عن الغاز وعن البترول بينما نجد الشعب وحدها لله لأن الغابة أحرقت ووجد الحطب ليطهو الطعام ويستعمله للتدفئة وهناك من يطلب من جاره الماء لأنه لا يستطيع دفع فاتورته ونحن هنا جالسون وربما سنذهب دون أن نرى ما يجري خلفنا ولا يعني هذا أننا نحن الوطنيون فقط بل هناك وجوه وطنية قبلنا في هذا المجلس الموقر، ولكن سنعيد الطلب للسيد رئيس الحكومة في أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.

هناك أمر آخر يتمثل في القول بتقريب الإدارة من المواطن، لقد أصبح هذا الأمر معكوسا بالنسبة لولايتنا (سعيده)، ففي هذه الولاية نجد مقر سونالغاز في بشار، فإذا حدث وكان للمواطن مشكلة فعليه أن يذهب إلى ولاية بشار ومن كانت له سيارة سيبقى في الطريق مدة ثلاثة أيام ومن ليست له سيارة فلن يستطيع الذهاب!

مركز امتحانات الباكلوريا، هو الآخر مقسم في ولاية سعيده إلى أربعة أو خمسة أقسام، واحد في مدينة تيارت والثاني في معسكر والآخر في وهران

أن أبدأ مداخلتني حول برنامج السيد رئيس الحكومة، أستسمحكم السيدات والسادة أعضاء المجلس، السيد الرئيس والسادة أعضاء الحكومة لأنه لا بد من الإشارة وفي كلمة وجيزة إلى المصيبة التي ألمت بنا في ولاية أدرار والمتمثلة في وفاة العلامة الكبير الشيخ الجليل سيدي محمد بن الكبير في هذه الأيام القليلة الماضية ولا يفوتني بهذه المناسبة إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى فخامة السيد رئيس الجمهورية على مشاركته الشخصية في تشييع جنازة فقيد الجزائر طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جنانه، هذه الالتفاتة التي تركت آثارا طيبة في نفوس المواطنين وفي نفوس سكان ولاية أدرار بصفة خاصة وما هي إلا دليل واضح من شخصه الكريم على تشجيع العلم والعلماء فجزاه الله عنا خيرا وسدد خطاه لما فيه خير البلاد والعباد.

وقبل أن أبدأ مداخلتني حول برنامج السيد رئيس الحكومة أقول ما قاله الشاعر:

مكر مفر مقبل مدبر معا

كجلمود صخر حطه السيل من عل

أما بعد فإنني سأكون مختصرا في تدخلني حول برنامج السيد رئيس الحكومة لكونه جاء شاملا جامعا حتى لا أقول كاملا ومس بصفة دقيقة كل المحاور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للبلاد وكيفية معالجتها والخروج بها من دائرة التخلف والحرمان والجهل والفقر ومختلف الأزمات المتعددة. حيث ركز البرنامج على دعم سياسة الوئام المدني التي انتهجها رئيس الجمهورية في معالجة المشكل الأمني والرجوع بالبلاد والعباد إلى المصالحة الوطنية ونحن ندعمه ونعمل على ترسيخ هذه المبادئ في الميدان قولاً وعملاً ولتحقيق هذه الغاية لا بد من تظافر جهود الجميع وتكثيف العمل الميداني من طرف الأحزاب السياسية المشكلة للائتلاف الحكومي من أجل إخراج البلاد مما آلت إليه بسبب العنف الأعمى الذي أزهدق أرواحاً بريئةً ودمر ممتلكات عمومية وخاصة وأثر سلبا على استقرار المجتمع والمؤسسات الدستورية للدولة على حد سواء.

وعند عودتهم في المساء يجدون الكهرباء مقطوعة ولا يجدون الماء ويجدون أبناءهم يبكون لعدم توفر المصاريف اللازمة للمدرسة، والعالم في لهو، لا بأس! أعطي لذلك الأستاذ ترقية، وعليه يجب أن تنظروا في هذه الفئة وإلى أين ستذهب؟

وعلى كل حال فلن نعطيكم نحن دروسا في الوطنية، لأن هناك أناسا قبلنا وطنيين ويعرفون معنى هذه الكلمة.

هناك أمر آخر السيد رئيس الحكومة وهو أننا نطلب منك أن تعطي تعليمة بصدده ويخص السيارات المرقمة برقم الجزائر والحاملة للعلم الفرنسي والمارة أمام الشرطي وأمام الدركي! وهنا نتساءل، هل الشرطي والدركي ليسا بوطنيين؟ فمن أراد أن يساند فرنسا فما عليه سوى البقاء في فرنسا، وعليه فإننا نطلب منك أن تعطي توصية أو تعليمة حتى يتم خلع العلم الفرنسي أو الأمريكي ممن يحمله ومن أراد حمله فما عليه سوى الذهاب إلى فرنسا أو أمريكا لأنهم يفتخرون بذلك!. (تصفيق).

والفخر كذلك يعود للذي يحسن التحدث بالفرنسية ويحمل العلم الفرنسي. وفي الحقيقة ليس هذا ما نريده، لأن الشهداء ضحوا على الجزائر حتى تبقى حرة، زد إلى هذا أن هناك من لا يحب النشيد الوطني وأنتم على علم بهذا، وعليه نتمنى سيدي رئيس الحكومة أن تعطي لهذا الأمر الأهمية اللازمة.

وعلى كل حال فإننا نطلب منك طلبا أخيرا. إن شاء الله - وهو أن تقوم بزيارة لولاية سعيدة حتى يتسنى لكم التعرف على مشاكل هذه الولاية وشكرا. (تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم حمامي والكلمة الآن للسيد عبد القادر مازوزي فليفضل مشكورا.

السيد عبد القادر مازوزي: شكرا للسيد الرئيس. السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السيدات والسادة الحضور من وسائل الاعلام المختلفة، قبل

أوت 2000 ولم يبق إلا تحديد المشاريع الكبرى التي يمولها وفي هذا الإطار فإننا نقترح عليكم بعض المشاريع التي نعتبرها ذات أهمية بالغة واستراتيجية في نفس الوقت منها:

1- الطريق الوطني الرابط بين رقان وبرج باجي مختار على مسافة 650 كلم وهو الطريق الوطني الوحيد على مستوى القطر الذي بقي غير معبد رغم أنه من الطرق الوطنية التي تمتاز بكثافة المرور خاصة نقل السلع والبضائع من أدرار إلى مالي والاتجاه المعاكس.

2- مطار برج باجي مختار كونه مطارا استراتيجيا يندرج ضمن سياسة الدفاع الوطني والأمن الوطني.

3- دراسة وإنجاز خط السكة الحديدية بين بشار وأدرار من جهة وبين توفرت وتمنراست من جهة أخرى وهذا المشروع له أهمية استراتيجية تتمثل في نقل السلع والبضائع استيرادا وتصديرا عن طريق العبور باتجاه إفريقيا تصديرا وباتجاه أوروبا استيرادا وما يدره هذا المشروع على خزينة الدولة من أموال بالعملة الصعبة وما يضمنه أيضا من تمتين الروابط بيننا وبين الدول المجاورة وما يوفره من مناصب شغل لكل ولايات الوطن التي يمر بها وما ينتج عنه أيضا من حركية تجارية لموانئنا وما أحوجنا إليها في ظل اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاد.

سيادة الرئيس، السيد رئيس الحكومة، إن مشروع خط السكة الحديدية «بحر نيجر» (mer Niger) مشروع عملاق وجب إعطاؤه العناية اللازمة حتى وإن بدا للوهلة الأولى حلماً عند البعض فإنه يمكن أن يكون حقيقة إذا توفرت الإرادة السياسية بتمويل متعدد يشارك فيه صندوق الجنوب وتشارك فيه البنوك والشركات الكبرى كما يشارك فيه القطاع الخاص الوطني والأجنبي وحتى بنك التنمية الإفريقية ولم لا البنوك الأوروبية ويمكن أن نطلق على هذا المشروع مشروع الأجيال الصاعدة أو مشروع القرن الواحد والعشرين.

4- الطريق الرابط بين أدرار وتندوف كطريق استراتيجي والطريق الرابط بين أدرار والبيض

سيادة الرئيس، السيد رئيس الحكومة، إن ازدهار المجتمع ورفاهية الشعب وتحسين القدرة الشرائية للمواطن يمر حتما بمحاور رئيسية ثلاثة وهي:

1- توفير الأمن للمواطن والممتلكات وقد بدأ يتحقق بفضل سياسة الوئام المدني ومجهودات قوات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن المختلفة.

2- تحقيق الاكتفاء الغذائي أو الأمن الغذائي إن صح التعبير وفي هذا المجال لا بد أن يكون قطاع الفلاحة هو المحور الأساسي الذي ينبغي أن تنصب عليه الجهود بوضع آليات محفزة ودعم الاستثمار المنتج للمواد الأساسية وإن التجربة التي انطلقت في ولايات الجنوب أصبحت رائدة وحقيقة ملموسة بدأت تعطي ثمارها غير أنها في حاجة إلى التشجيع الكافي في تحقيق الأمن الغذائي ولن يتأتى هذا إلا بمراجعة تسعيرة الكهرباء التي تعد العائق الأساسي الكبير في توسيع الاستثمار الفلاحي وغيره من الاستثمارات الأخرى.

3- توفير مناصب شغل لليد العاملة. إن موضوع الشغل هو موضوع الساعة في البلاد وأنتم تدركون ذلك جيدا السيد رئيس الحكومة وفي هذا المنظور فإننا نثمن ما جاء به برنامجكم لمعالجة هذا الموضوع غير أن العائق الأساسي هو تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة التي يريد الشباب إنشاءها من طرف البنوك وهنا لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لتسهيل عملية التمويل والتخفيف من أزمة البطالة التي أتت على الأخضر واليابس وهي المعضلة الكبرى التي يعاني منها المجتمع نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي خلفت دمارا حقيقيا عانى وما يزال يعاني منه عالم الشغل. ومن خلال هذه المحاور الثلاثة التي ذكرتها آنفا فإننا يمكن أن نخرج البلاد من أزمتها المتعددة وهذا ليس بالمستحيل إذا تضافرت جهود الجميع.

صندوق الجنوب، إن الآليات التي تسيّر هذا الصندوق قد حددها المرسوم التنفيذي الصادر في

جميع المجالات كما أشار إلى ذلك برنامج السيد رئيس الجمهورية...

السيد الرئيس: أكمل فليك مدة دقيقتين.

السيد عبد القادر مازوزي: ومن هنا وجب التفكير مليا وبجدية في الحد من هذه الاختلالات تحقيقا للعدالة الاجتماعية بين المواطنين والتي ننشدها جميعا ونناضل من أجلها.

سيادة الرئيس، لقد استمعنا إلى ردمك على انشغالات الإخوة النواب حول برنامج الحكومة وقد أثلج صدورنا ما أشرتم إليه حول مراجعة تسعيرة الكهرباء في مناطق الجنوب وقد استبشر سكان ولاية أدرار على غرار الولايات الأخرى خيرا بهذا الموقف حيث زغردت النسوة وصفق الرجال على هذا الاهتمام الكبير الذي أوليتموه لهذه المناطق في برنامجكم وهو تابع من برنامج السيد رئيس الجمهورية.

وإنكم أول رئيس حكومة يتكفل بهذا الموضوع ألا وهو تسعيرة الكهرباء في هذه المناطق وسيسجل لكم التاريخ وللسيد رئيس الجمهورية هذا الموقف وهذا القرار بأحرف من ذهب وهو دليل قاطع على الاهتمام المطلق الذي تولونه لتطوير هذه المناطق...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر مازوزي والكلمة الآن للسيد بشير طويل فليفضل.

السيد بشير طويل: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء، الإخوة أعضاء مجلس الأمة، الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أستهل هذه المداخلة بتحية قلبية صادقة لشباب الجزائر الذين مثلونا بشرف في أولمبياد سيدني منهم على الخصوص من سجلوا اسم الجزائر في سجل الأبطال العالميين ورفعوا علمنا العزيز في سماء أبعد قارة علينا وبدرجة أخص إلى من سمح لنشيد قسما أن يدوي في أجواء أستراليا،

كطريق استراتيجي وهذان المشروعان يعتبران من الأهمية بمكان في مجال الدفاع الوطني وكذا تسهيل تنقل السلع والبضائع من وإلى الجنوب.

الطاقة، إن التنمية الحقيقية تمر حتما بتوفير المنشآت الأساسية والهيكل القاعدية من هذه المنشآت والمؤسسات الطاقوية وهي متوفرة بنسبة معقولة وبفائض أحيانا في بعض الجهات كما هو الشأن عندنا خاصة في مجال الكهرباء وإن الجهود التي بذلتها الدولة في هذا المجال تعتبر رائدة غير أن المشكل الأساسي هو تسعيرة الكهرباء في مناطق الجنوب حيث أرهقت كاهل المواطن وأثرت سلبا على مستواه المعيشي خاصة العائلات المتوسطة والفقيرة وأصبحت كابوسا حقيقيا يربع المواطن خلال كل فصل الصيف بحيث تعجز العائلات على تشغيل المكيفات الهوائية لتلطيف الجو ويفضلون اللجوء إلى المروحة وأمور بدائية أخرى ونحن في بداية الألفية الثالثة.

إن تسعيرة الكهرباء الموحدة ليستفيد منها مواطن على حساب مواطن آخر كيف ذلك؟ ببساطة أن الأول يسكن منطقة مناخها معتدل وآخر يسكن منطقة مناخها حار صيفا وبارد شتاء وإن استهلاك الثاني يفوق استهلاك الأول بـ 10 أضعاف وبالتالي فهو معاقب قانونا من حيث لا يدري، ذنبه الوحيد في كل هذا أنه يسكن منطقة حارة في الجزائر العميقة أحبها وأبى إلا أن يستقر فيها ونفس الشيء يقال على مناطق الهضاب العليا والسهوب بالنسبة لتسعيرة الغازوال حيث يشهد البرد القارس وتتساقط الثلوج.

ويرتفع استهلاك هذه المادة ويكثر الطلب عليه لذا وجب دراسة إمكانية تسعيرة خاصة بهذه المناطق في فصل الشتاء.

سيادة الرئيس، السيد رئيس الحكومة، إن سياسة الأسعار المتبعة في الكهرباء مثلها مثل القطاعات الأخرى لاتشجع بتاتا على استقرار السكان في هذه المناطق بل تشجعهم على العكس من ذلك على النزوح باتجاه الشمال وهذا نتيجة الاختلالات الكبرى الواقعة بين شمال البلاد وجنوبه وفي

اليومي والعمل الشريف والسكن السائر وممارسة حقوقه وهو مطمئن، لا يحتاج وساطة عندما يقصد العدالة، أو الإدارة أو الجمارك أو المستشفى أو المدرسة والجامعة والمعاهد، لا يخشى من حرمانه من حقوقه عند مزاولته نشاطه في إطار الدستور مثل حرية التعبير وحرية الانتماء السياسي.

إن المواطن يتطلع إلى جانب ذلك إلى سلم دائم وأمن ووثام في إطار مقومات وقيم ومبادئ أمته الأصيلة.

مايأتي فوق ذلك فمرحبا به، هذا لايعني إعفاء الدولة من واجباتها التقليدية في توفير ظروف تحقيق دولة الحق والمواطنة بل عليها بذل الجهد في هذا الاتجاه بدءا بـ:

أولا: توفير المناخ السياسي العام لتكريس ديمقراطية حقيقية وتنافس حزبي نزيه دون تدخل أي جهة من الجهات لرسم خارطة سياسية على المقاس فالخارطة السياسية تفرزها نضالات حزبية ونقاشات سلمية ولا تتقرر في مكاتب مهما كان صدق ونية وإخلاص من يدعو إلى ذلك.

فقد أثبتت التجارب أن ما يبنى ضد إرادة الشعب يزول وينهار مهما طال الزمن «البقاء للأخلاق» وبهذه المناسبة يجب تسخير الإعلام خاصة الثقيل العمومي منه لخدمة هذا الهدف.

ثانيا: ترقية الوثام المدني والمصالحة الوطنية بالقضاء نهائيا على أسباب الفتنة، التي تريد بعض الأطراف العنيدة استنساخها في ظروف بدأت الجزائر تسترجع عافيتها الداخلية ومكانتها الدولية. وفي هذا الصدد نتساءل عن خلفية فتح ورشات مراجعة المنظومة التربوية والاجتماعية بأسلوب الضغط والاستفزاز ورغم أننا مع أي مسعى لإصلاح أوضاع الجزائر وانفتاحها على التجارب العالمية الناجحة بالحفاظ على قيم حضارتها العربية الإسلامية وترقيتها عملا بتوصيات وقرارات المؤسسات العالمية ك (UNESCO) لحماية خصوصيات الشعوب التي تعد تراثا إنسانيا مشتركا.

ثالثا: بناء وتعزيز دولة المؤسسات بالتكريس الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات في إطار تعاون

فهنئنا لنورية مراح وسعيد سياف علي وسعيد قرني ومحمد علالو وحماد، من جهة أخرى أنحني أمام أرواح ضحايا الغطرسة اليهودية وشهداء القدس الشريف ثالث الحرمين الذي ينادي ضمير العرب والمسلمين للذود عن مقدسات الإسلام ورموزه منددا في نفس الوقت بجرائم المحتل الصهيوني في فلسطين الغالية وهلا اتخذ مجلسنا الموقر موقفا تضامنيا مع شعبنا في فلسطين؟

السيد رئيس الحكومة، من أين أبدأ وقد تتالت برامج الحكومات في الجزائر ووعود السلطات في وقت تدهورت أوضاع وأحوال المواطنين ويكاد اليأس والإحباط ينال منهم.

صحيح أن البرامج ضرورية والتصويب منا مطلوب ولكن تحسين حياة الجزائري والجزائرية والمتمثل في نتائج محسوسة ملموسة هي الغاية ولو كانت قليلة وصغيرة إن خير الأعمال أدومها وإن قلت.

السيد رئيس الحكومة، من دراستي لمشروع برنامجكم وإنصاتي لمداخلاتكم لمست أنكم وضعتم الأصعب على أهم مواطن مكمم الداء واقترحتم فتح مختلف الورشات للعلاج وفقكم الله خدمة لشعبنا الصبور.

إن هذا الوصف الدقيق يؤكد على روح تعاون طاقمكم المشكل من الأفق المتنوعة والشخصيات الداركة لواقع الجزائريين وهذه هي إحدى حسنات التعددية السياسية والائتلاف الحكومي والديمقراطية ونهنئكم على الثقة والمسؤولية اللتين وضعتموهما في فريقكم متمنين أن تمتد حيث يكون تنفيذ برنامجكم الحكومي مركزيا ومحليا وفي كل الأحوال والظروف تكريسا لقواعد دولة القانون والمؤسسات. السيد رئيس الحكومة، لا أناقش جدوى محاور برنامجكم من عدمه حيث لانشك في صدق نوايا حكومتكم لتحقيق الصالح العام بل أتناول أولويات المواطن من هذا البرنامج والظروف العامة التي ينفذ فيها.

إن حلم المواطن تقلص من الطموحات الكبرى إلى طلب الحد الأدنى للعيش الكريم المتمثل في القوات

سادسا: التنمية الاقتصادية وتفعيل الإصلاحات الهيكلية التي تمت في هذا المجال في السنوات الأخيرة وإن الركود الاقتصادي وصعوبة الإنعاش الاستثماري سببه تلاعبات ومناورات جماعات احتكارية لا ترغب في المنافسة النزيهة فهي تتحكم في دواليب فتح وغلق الفرص حيثما كانت مصالحها الخاصة فجهدم السيد رئيس الحكومة ينبغي أن ينصب صوب هذه الجهة فالغش الجبائي والفساد والجريمة الاقتصادية تمر كلها من هناك ولا نجرم التاجر الصغير ولا الأعوان الاقتصاديين الخواص النزهاء ولا سلك المهن الحرة ولا الفلاح... إلخ.

سابعا: السياسة الخارجية والجالية، نثمن تصور الحكومة في هذا المجال بعد تحية جهود السيد رئيس الجمهورية الذي سلط الضوء عالميا على الأوضاع الحقيقية للجزائر تمنينا أن تأتي قريبا نتائج هذا الجهد كما لا أنسى العمل البرلماني الدبلوماسي في هذا المجال وأشيد به بدءا بمجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، وهذه فضائل التعاون على البر والتقوى، ولكن العمل المستمر والملتزم والمنضبط في إطار سياسة خارجية واضحة ومضبوطة سلفا مطلوبة. ينبغي اعتماد أسلوب التكليف بمهمة مع المحاسبة لأعضاء السلك الدبلوماسي لأن حاجيات الجزائر في عالم لا يصمد إلا الأقوياء تعددت وتعقدت فلا يسمح لنا بتضييع الوقت والمال بدون فائدة فأتمنى بهذه المناسبة النجاح والسداد للسيد عبد العزيز بلخادم مسؤول الدبلوماسية الخارجية. شكرا لكم وللجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: أشكر السيد بشير طويل ونختم جلسة الصباح هذه بتدخل السيد محمد جبريط ثم نرفع الجلسة.

السيد محمد جبريط: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، السادة

هذه المؤسسات مع بعضها البعض وتكامل مهامها واحترام الصلاحيات المخولة دستوريا لكل منها خدمة للاستقرار وديمومة المرفق العمومي حتى عند اختلاف الرأي حول المسائل الوطنية، وكذلك حفاظا على مصداقية المؤسسات الدستورية منتخبة كانت أو معينة.

رابعا: تكفل الدولة بشرائح المجتمع المحتاجة والعاجزة والشباب البطال وبهذه المناسبة أنوه بقرار رئيس الجمهورية لمساعدة المحتاجين بمناسبة الدخول المدرسي، أتمنى أولا أن تصل هذه الحقوق إلى أصحابها ثم تتكرر هذه المبادرات في مناسبات وطنية ونحن على أبواب شهر رمضان، هذا لا يعفي المجتمع من واجباته تجاه الضعفاء خاصة المعوقين والمجاهدين وأرامل الشهداء وضحايا المأساة الوطنية، وبالمناسبة ونحن في الذكرى العالمية للمسنين أوجه نداء إلى الأبناء للقيام بواجبهم الشرعي نحو الوالدين وتفادي سلوك وضع آبائهم وأمهاتهم في دور العجزة ونشكر بالمناسبة من ينشط في هذه المراكز ومن يسعى في بنائها لفائدة من لا ولي له.

خامسا: تعبئة وسائل الدولة في خدمة حضارة البلاد وثقافتها ورموز الدولة وثقافة السلم ومواجهة حملات التشويه لديننا ولغتنا ونظامنا الاجتماعي الغني بقيم التسامح والتضامن والتعاون والعفو والعمل والمروءة والنزاهة والشرف.

فما معنى الصورة الكاريكاتورية في إحدى الجرائد ممثلة لمسجد وهلال على عتبته رؤوس مقطوعة ودماء سائلة؟ إن المسجد والإسلام بريء من أي وحشية وإرهاب. مامعنى التحامل على العلم الوطني وتاريخ الجهاد ورئيس الجمهورية بصفته مؤسسة سيادية بأسلوب لا يمت بصلة إلى أخلاقنا ولا حتى أخلاق الأمم المتحضرة؟

إن ثقافتنا نعيشها أخلاقا وسلوكا وأعمالا ولا نكتفي بجمعها وحفظها في الرفوف ونحمد الله أن قيد لهذا القطاع من يعلم خباياه وهو قادر على إفادته نظرا لتجربته ألا وهو زميلنا السيد محي الدين عميمور.

بالدعم المادي للمتحف الوطني للمجاهد والمتحف المركزي للجيش الوطني الشعبي والمركز الوطني للدراسات والأبحاث في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية لطبع الكتب والمذكرات والشهادات وتمكين الشباب من الحصول عليها بأثمان مدعّمة. سيدي الرئيس، توجد رغبة قوية لدى شبابنا للاطلاع على الصحف الوطنية الصادرة قبل اندلاع الثورة التحريرية، أرجو تحقيق هذه الرغبة المشروعة في هذا المجال. وبخصوص تعبئة الموارد المائية ورد الاعتبار للمنشآت الأساسية ومنظومة التسيير التي تضمّنها البرنامج يسعدني - سيدي رئيس الحكومة - أن أشير إلى معلومات متداولة حول مخزون المياه بالأحواض الجوفية بالجنوب الجزائري مفادها أن 65% من المياه المستخرجة من الأحواض الجوفية غير متجددة وأن نسبة انخفاضها خلال نصف قرن بلغ عشرة أمتار طولية، إلى مائة متر طولي، بمناطق غرداية، ورقلة وتقرت على سبيل المثال، فماذا يبقى من هذا المخزون بعد قرنين من الزمان يا ترى؟ لذا أرى - سيدي رئيس الحكومة - أنه يجب من الآن اتخاذ الاحتياطات الكافية لضمان الحياة لأجيال المستقبل بتلك الربوع، وشكرا لكم سيدي الرئيس، سادتي الحضور.

السيد الرئيس: أشكرك، ونكتفي بهذه التدخلات في هذا الصباح، وسنواصل أشغالنا هذا المساء على الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين زوالا إن شاء الله، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الأربعين من منتصف النهار.

الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم بتهاني الحارة إلى السيد علي بن فليس وإلى السادة الوزراء الجدد وأحيي كل السادة الوزراء الحاضرين.

سيدي الرئيس، كان الوثام المدني أملاً، وبدون تحرك سيف الحجاج ميمنة وميسرة، سيبقى أملاً! ذلك هو شعوري قبل قراءة برنامج الحكومة الذي جاء متلمساً مواطن الداء تلمس الخبير المقتدر وواصفاً الدواء لكل داء بطرائق لا تسمح بالردة أو التراجع إلى نقطة الصفر، وبذلك تغير شعوري وأدركت أن شعار: (الداء في الرداء يا بوتفليقة) والذي رددته الجماهير خلال حملات الانتخابات الرئاسية، قد جاء وقت إزالته بأيدي أعضاء حكومتكم الموقرة، وأملّي أن يصبح برنامج الحكومة سيف الحجاج بكل قطاع.

سيدي الرئيس، إنني أدمع برنامج الحكومة وأتمنى تجسيده في الميدان وأعنتم فرصة مناقشته للإدلاء ببعض الانشغالات أبدؤها بقطاع المجاهدين وذوي الحقوق، فإن كانت السطور الأربعة التي تشير إلى استمرار عمل الدولة في اتجاه المجاهدين وذوي الحقوق كافية وتفي بعشرات الصفحات لدى العارفين فإن خصوم الأسرة الثورية يرونها اختزالاً لحقوقهم المادية والمعنوية، وعليه - سيدي الرئيس - فإن ما يهمني قوله بالدرجة الأولى في هذا المجال هو تفعيل الدور المعنوي لهذه الفئة التي أصبحت عرضة للتشهير والتحقير باستعمال حق حرية التعبير للمس برموز الثورة التحريرية والسعي إلى مصادرة تاريخها والتشكيك فيه، وبث روح الفتنة والانشقاق بين صنّاعه، علما سيدي الرئيس أن هذه الفئة المجاهدة تملك من الوثائق والحجج ما يسقط كل ادعاء وينزل هامة كل متناول على تاريخ ثورتنا المجيدة، فليفسح المجال وليدعم المجهود ماديا ومعنويا لكتابة المذكرات الشخصية للمجاهدين قبل رحيلهم، وهذا ما يدفني أيضا إلى المطالبة

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (02) الفاكس: 74.60.34 (02) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 02 شعبان 1421 هـ

الموافق 29 أكتوبر 2000م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587